الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي :...../2018

رقم التسجيل:1335080260

الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الأولية

(1881 - 1883م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الشعبة: تاريخ تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:
✓ نور الهدى قسمية

إشراف الدكتور:
مصطفى عبيد

السنة الجامعية: 1438 -1439هـ

الموافق لـ:2017-2018 م

إهـداء

إلى ملاكي في الحياة و إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جروحي إلى من كانت السبب في إتمامي لدراستي

أمي الغالية

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار و إلى من علمني العطاء بدون إنتظار من أحمل إسمه بكل إفتخار

أبي الغالي

إلى رياحين حياتي في الشدة و الرخاء إلى من تطلعتم إلى نجاحي

أخي و أخواتي

و إلى كل أفراد العائلة كبيرا و صغيرا

إلى كل صديقاتي اللواتي عرفتهم في مشواري الدراسي

أهدي هذا العمل المتواضع

مقدمة

مقدمة :

منذ أن وطأت أقدام فرنسا أرض الجزائر عام 1830م أخذت تخطط من أجل احتلال تونس وتتحين الفرص والمناسبات للانقضاض عليها ،وظلت نصف قرن تبعد عنها أيدي الطامعين من الاوروبين المنافسين لها في مجال الاستعمار،ونتيجة للعديد من الجهود والموآمرات التي كان مؤتمر برلين 1878م أحدها ،إستطاع الاستعمار الفرنسي تحقيق طموحاته، وبالرغم من أن الحكام التونسين كانوا يعلمون بنوايا فرنسا التوسعية لكنهم عجزوا عن تجنيب بلادهم ويلات الاحتلال، بل ان سياستهم هي التي مكنت الفرنسيين من فرض السيطرة عليها في شكل جديد من أشكال الاستعمار تحت إسم "الحماية" التي طبقت بتونس قبل غيرها.

- أسباب اختيار الموضوع :

اولا : رغبة منا في إبراز واقع الاستدمار الفرنسي في البلد الشقيق تونس وخاصة بعد أن كان لها المصير المشترك مع الجزائر حيث كان احتلال تونس نتيجة حتمية بعد احتلال الجزائر.

ثانيا :محاولة معرفة الانعكاسات الأولية للسياسة الاستعمارية على تونس وكيف واجه الشعب التونسي سياسة القهر والاضطهاد الاستعماري .

- اشكالية البحث :

لدراسة هذا الموضوع انطلقنا من اشكالية رئيسية تمثلت في :

-ما مدى مساهمة الوضع الداخلي لتونس والخارجي في المنطقة المتوسطية في انتصاب الحماية الفرنسية على تونس؟

ويليها اشكاليات فرعية :

- فيم تمثلت المبرارات الاستعمارية لفرض الحماية على تونس ؟

- فيم تجلت ردود الفعل الداخلية والخارجية على الاحتلال ؟

- لماذا إعتمدت فرنسا نظام الحماية على تونس بدل الإستعمار العسكري المباشر؟

حدود الدراسة:

إن الفترة التي نحن بصدد دراستها تنحصر بين سنتي 1881 -1883م ، وتمثل السنة الاولى تاريخ دخول الاستعمار الفرنسي البلاد التونسية وانتصاب الحماية وتحول الباي وحاشيته الى سلطة شكلية ، أما سنة 1883م فهي تاريخ توطيد نظام الحماية بصفة رسمية.

خطة البحث :

تبعا للمادة العلمية المتحصل عليها قسمنا هذا الموضوع إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق وفي الأخير فهرس الموضوعات .

تطرقنا في المقدمة إلى التعريف بالموضوع وأسباب اختياره ،الإشكالية وما إنبثق عنها من إشكاليات فرعية ،والمناهج الموظفة في الدراسة أهم المصادر والمراجع وعرضنا في الأخير بعض الصعوبات التي واجهتنا.

***الفصل الاول: تونس قبل الحماية الفرنسية** وقسمناه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: الجهود الفرنسية للسيطرة على تونس 1875-1881م، يتناول كل الموآمرات التي قامت بها فرنسا لتحقيق طموحاتها ، ووقوفها في وجه المنافسين الاوروبين لها والتي كانت لهم نفس الغاية في السيطرة على تونس .

المبحث الثاني: الأزمة المالية التونسية ودورها في فرض الحماية ،ويدرس الاضطرابات التي كانت تعاني منها الخزينة التونسية إثر وقوعها تحت طائلة الديون وكيف إستغلت فرنسا الوضع للتدخل المباشر في تونس .

المبحث الثالث : تعامل الدولة العثمانية تجاه فرنسا أيام الأزمة المالية ، حيث خصص هذا المبحث لمعالجة السياسة التي إتبعتها تونس مع فرنسا أيام أزمتها .

***الفصل الثاني : فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881-1883 م:** وقسمناه الى مبحثين :

المبحث الاول: دوافع الحماية الفرنسية على تونس ويندرج تحته مطلبين:

المطلب الاول :دوافع سياسية واستراتجية أما **المطلب الثاني:** فخصصته **للدوافع الاقتصادية**

المبحث الثاني: فرض الحماية الفرنسية على تونس وقسمته الى ثلاث مطالب :

المطلب الاول: سيرالحملة الى تونس ، وأشرنا فيه إلى إ نطلاق الحملة العسكرية إلى تونس ومحاصرتها وبداية تنفيذ السياسة الاستعمارية .

المطلب الثاني : معاهدة باردو 1881م وتناولنا فيه فرض المعاهدة على باي تونس وأهم الآراء التي إنبثقت عن توقيعها بين مؤيد ومعارض.

المطلب الثالث: معاهدة المرسى 1883م التي تم من خلالها إستكمال السيطرة الفرنسية على البلاد التونسية حيث عرضنا أهم بنودها .

***الفصل الثالث والأخير: ردود الفعل الأولية** وبدوره قسم الى مبحثين:

المبحث الاول: ردود الفعل الداخلية وهو يضم ثلاث مطالب تتناول انتشار المقاومة الشعبية المسلحة بداية من الشمال التونسي مرورا بالوسط والساحل الى غاية الجنوب التونسي وهذه المطالب مقسمة كالأتي:

المطلب الاول: المقاومة في الشمال .

المطلب الثاني: المقاومة في الوسط والساحل .

المطلب الثالث :المقاومة في الجنوب .

المبحث الثاني: ردود الفعل الخارجية وأظهرنا من خلاله في :

المطلب الاول: رد فعل الدولة العثمانية والتي كانت تونس أحد أقاليمها.

المطلب الثاني:رد فعل دول المغرب العربي وعلى وجه الخصوص الجزائر باعتبارها تشرب من الكأس نفسه ،وطرابلس كونها مركز النفوذ العثماني .

وأنهينا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج ويليها مجموعة من الملاحق وقائمة بيبليوغرافية ثم فهرس الموضوعات .

مناهج البحث:

للإلمام الموضوع والإجابة عن الإشكاليات المعروضة إعتمدنا على المناهج الأتية :

- أولا :المنهج التاريخي الوصفي : وقد طبقناه لرصد الأحداث التاريخية وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا ووصفها حسب مراحل البحث .

- ثانيا :المنهج التحليلي :الذي إنتهجناه في تحليل بعض الأحداث التاريخية .

مصادر البحث ومراجعه :

إعتمدنا لدراسة هذا الموضوع على مجموعة من المصادر والمراجع التي تعالج في مضمونها الحماية الفرنسية على تونس من أهمها :

1- المصادر :أهمها :

- **إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الامان :**لاحمد بن أبي الضياف،واستفدنا منه في موضوع الحركة الاصلاحية التي قام بها البايات وما انبثق عنها من أزمة مالية وعلاقات تونس الخارجية ،إضافة إلى وضعها الداخلي .

- **صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار** لمؤلفه محمد بيرم التونسي، وقد تمحور كتابه حول البايات والوزراء وأعمالهم وإعتمدنا عليه في معرفة دور الخزندار في الأزمة الماليةو كذا ظروف تونس خلال الفترة المدروسة.

2 المراجع :أهمها :

-**إنتصاب الحماية الفرنسية على تونس** لعلي المحجوبي، إذ يعتبرمن أهم المراجع المتخصصة في موضوعنا وعدنا اليه في دراستنا للمقاومة التونسية حيث خص بالذكر كل مقاومة بالتفصيل.

صعوبات البحث :

لا يخلو أي بحث من الصعوبات التي تشكل عقبة للباحث ومن بين الصعوبات التي إعترضتنا:

1- عدم القدرة على الوصول الى بعض الدراسات المتخصصة في الموضوع ومن بينها محمد المرزوقي، صراع مع الحماية .

2- نقص المادة العلمية والكتب المتخصصة في موضوعنا إن لم نقل إنعدامها بالمكتبة المركزية المتواجدة بجامعتنا.

التشكرات:

كل الشكر و الحمد و الثناء لله الواحد القهار الذي أنعم ووفق وسدد خطانا في كل الحياة كل الشكر والتقدير إلى كل من علمني حرفا من الابتدائي إلى النهائي ،كل الشكر إلى **الأستاذ الفاضل:** مصطفى عبيد.

كل الشكر لكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية إدارة وأساتذة خاصة أساتذة قسم التاريخ.

كما أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

جزاكم الله كل خير

الفصل الأول: تونس قبل الحماية الفرنسية

- المبحث الأول: الجهود الفرنسية للسيطرة على تونس[1875- 1881م]
- المبحث الثاني: الأزمة المالية التونسية ودورها في فرض الحماية.
- المبحث الثالث: تعامل الدولة العثمانية مع فرنسا أيام الأزمة المالية.

المبحث الأول: الجهود الفرنسية للسيطرة على تونس[1875-1881].

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م، أخذت فرنسا تتطلع لاحتلال تونس لتأسيس إمبراطورية فرنسية في المغرب العربي[1]، حيث كانت تونس- في نظر فرنسا- تعتبر إمتدادا طبيعيا للجزائر من الجهة الشرقية[2] في وقت كانت فيه تونس تعاني من حالة الضعف العام بسبب التدخلات الأجنبية، لاسيما الإيطالية من خلال إستيطان أعداد كبيرة من الجاليات[3].

بسبب موقف روسيا العدائي من الدولة العثمانية، وموقف بريطانيا الذي كان - مصلحيا ومؤقتا- دفاعيا عنها (عن الدولة العثمانية)، رغبة منها أن تحول دون وصول روسيا إلى البحر المتوسط، كما شهدت الحلبة السياسية الأوربية دخول إيطاليا وألمانيا، مما ترتب عنه أزمة البلقان بين سنتي[1875-1878][4].

ولذا لما إجتاحت الجيوش الروسية ولايات البلقان التابعة للباب العالي 1877م، دارت مباحثات سرية بين السفير الانجليزي والحكومة التركية عرضت فيها بريطانيا وقف الزحف الروسي، وعندما نزلت القوات الإنجليزية في جزيرة قبرص وإحتلتها، قدمت الحكومة التركية إحتجاجا ترفض فيه هذا العمل العدائي على منطقتها، فكان رد فعل الانجليز أن إحتلال الجزيرة إنما هو لدفع الخطر عن تركيا[5]، إلا أنها في وقت الحاجة لم تحرك ساكنا.

---

[1]- جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم، "**السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914)**"، **مجلة الأستاذ**، ع4، م1، بغداد، 2015، ص254.

[2]- محمد عصفور سلمان، "**الحماية الفرنسية على تونس 1881 والموقف العثماني والأوربي منها**"، **مجلة ديالي**، ع 56، كلية التربية للعلوم الإنسانية،العراق، 2012، ص 1.

[3]- جمعة عليوي، وسام هادي، مرجع سابق، ص254.

[4]- نقولا زيادة، **تونس في عهد الأمان، الأعمال الكاملة**، ج8، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص83.

[5]- أمين شاكرو آخرون، **شمال إفريقيا في الماضي والحاضر والمستقبل**، دار المعارف، مصر، ص96.

وبعدما أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية سنة 1878م بعد فشل مؤتمر الأستانة، أخبرتها بريطانيا أنها لا تستطيع الوقوف إلى جانبها عسكريا إذا ما وقعت الحرب بينها وبين روسيا، لكن إنتصار روسيا واحتلالها بعض أجزاء البلقان العثمانية وفرضها معاهدة "سان ستيفانو" على الدولة العثمانية[1] أثار عاصفة كبيرة في النمسا وبريطانيا وعملوا على تعطيل تنفيذ المعاهدة[2]، وتهديد روسيا، وفرضوا على روسيا مراجعتها وتعديل بنودها في مؤتمر برلين الأول الذي إنعقد في جويلية من السنة نفسها.

إنعقد مؤتمر برلين[3]، لتسوية النزاع الروسي العثماني بطريقة سلمية وكان مصير تونس بعيدا عن جدول أعمال المؤتمر، إلا أن وزير خارجية فرنسا إتخذ من إحتلال جزيرة قبرص سببا للمطالبة بحقه في الغنيمة نظير ما أباحه الانجليز لأنفسهم، فدخل على اللورد" سالسبوري salisbury" وزير خارجية بريطانيا، وإنتزع منه وعدا بترك تونس لفرنسا ووقع معه مذكرات رسمية تحمل طابع الاحتلال[4]. وفي هذه الأثناء لم تحرك ألمانيا ساكنا رغم درايتها بالإتفاق البريطاني – الفرنسي حول ترك مصير تونس متجها نحو نفوذ فرنسا، ذلك لأنها كانت تنوي دفع خطر العدوان الفرنسي عن بلادها لينشغل القادة العسكريون الفرنسيون عن الإنتقام بعد حرب السبعين.

كانت فرنسا تسعى لتقوية نفوذها في تونس إلا أنها كانت بحاجة إلى وثائق خطية من بريطانيا لفرض نوع من الحماية عليها، وبعد موافقة بريطانيا بدأ "روستان

---

[1]– سان استيفانو: معاهدة فرضتها روسيا على الدولة العثمانية بقرية سان استيفانو (يسيلكوي حاليا) بالقرب من اسطنبول بتاريخ 03 مارس 1878 طلبت فيها الدولة العثمانية الصلح من روسيا وكان شرطها الأول تصحيح حدود الدولة العلية والجبل الأسود، انظر: محمد بيرم التونسي، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار** ، ط1، ج5، دار صادر، بيروت 1835، ص 69.

[2]– نقولا زيادة، مرجع سابق، ص 84.

[3]– مؤتمر برلين: عقد في برلين العاصمة الألمانية سنة 1878 برئاسة المستشار الألماني بسمارك ، يهدف ظاهرا الى إعادة النظر في معاهدة سان ستيفانو ولكن في الواقع يهدف لتسجيل الاتفاقات التي تمت بين روسيا وانجلترا وبين روسيا والنمسا والمجر بخصوص نفس المعاهدة، أنظر نقولا زيادة، **تونس في عهد الحماية**، مرجع نفسه، ص85.

[4]– أمين شاكر، مرجع سابق، ص97.

Roustan"[1]يجس نبض الباي في قبول الحماية الفرنسية فرفض الصادق باي[2]، وقد كان للقنصل البريطاني يد في هذا الرفض فسحب، وإنتهى عمل القنصلية البريطانية من الناحية السياسية في تونس[3].

غير أن الطريق إلى تونس لم يكن خاليا من العقبات، إذ كانت ايطاليا واقفة لفرنسا بالمرصاد، وكان لها من المصالح ما يحفزها على مناوئة فرنسا[4].

ومن هنا انصرفت فرنسا إلى عقد إتفاقية مع باي تونس أساسها فرض الحماية عليها وبدأت وزارة الخارجية الفرنسية في صيف 1878م، العمل في سبيل الوصول إلى هاته الغاية، فطلب "وايدينتون waddington" وزير خارجية بريطانيا من القنصل الفرنسي روستان تقرير مفصل عن رد الفعل التونسي على عرض بريطانيا تونس على فرنسا، فكان موقف الباي يتعارض مع إقامة حاميات فرنسية في تونس[5].

أرسل هذا التقرير إلى باريس في جويلية 1878م، وإجتمع روستان مع وزير الخارجية وايدينتون و" شانزي chanzy"[6] الذي كان في زيارة إلى باريس ، وكانت النتيجة وضع مشروع لحماية عسكرية فرنسية، وهو المشروع الذي حمله روستان معه إلى تونس لعرضه على الباي[7].

---

[1]– روستان: قنصل فرنسا في تونس وأول مقيم عام بها، تمت على يده عقد معاهدة الحماية في 12 ماي 1881.

[2]– محمد الصادق باي: ابن الحسن من بايات الأسرة الحسينية في تونس، نصب يوم 7 فيفري 1859بايا، شهد على ثورة علي بن غذاهم 1864، وتوقيعه لمعاهدة الحماية ، توفي في أكتوبر 1882، أنظر: الشيباني بن بلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1856– 1882)** تق: عبد الجليل التميمي، د ط ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، صفاقس، ص65.

[3]– نقولا زيادة، مرجع سابق، ص 86.

[4]– أمين شاكر، مرجع سابق، ص97.

[5]– نقولا زيادة، مرجع سابق، ص87.

[6]– شانزي: الحاكم العام في الجزائر، كان يحبذ فكرة احتلال فرنسا لتونس، أنظر، نقولا زيادة، مرجع نفسه، ص 87.

[7]– نقولا زيادة، مرجع سابق، ص88.

وقد تأجلت القضية بطلب من وايدينتون في سبتمبر 1878م فلم يعرض روستان المشروع على الباي، خوفا من أن يثير مثل هذا الطلب نقمة العالم الإسلامي على فرنسا، ثم عمل على الحصول على تأكيد خطي من سولسبري يؤكد ما تم الإتفاق عليه شفويا بين فرنسا وبريطانيا لاحتلال تونس.

فما لبث حتى جاء تصريح سولسبري لنظيره الفرنسي قائلا<< وفضلا عن جميع الاعتبارات الأخرى فإنه يتحتم عليكم أن لا تتركوا قرطاج بين يدي شعب متخلف>>.

كما أكد "بسمارك bismarck" المستشار الألماني ذلك مصرحا<< إن الإجاصة التونسية قد نضجت آن لكم أن تقطفوها>>[1].

قامت الحكومة الفرنسية بتوجيه إنذار إلى حكومة الباي في أوائل جانفي 1879م مغتنمة في ذلك قضية" سانسي sancy"[2] مطالبة بالإعتذار الرسمي عن تصرف الحكومة التونسية تجاه فرنسا، ومعاقبة الموظفين المسوؤلين عن التصرف وتعويض سانسي، حيث كان وايدينتون يتمنى رفض الباي للمطالب لتتخذ فرنسا من ذلك ذريعة للاحتلال[3].

لكن آمال فرنسا وبريطانيا ذهبت أدراج الرياح ولم يحدث ما كان متوقعا، فقد قبل الباي المطالب الفرنسية، كما قام بتعيين لجنة مختلطة لفحص قضية " سانسي" والتعويض عليه.

في هذه الأثناء، بدأ الصراع الايطالي الفرنسي يظهر فعرفت الفترة الممتدة بين مطلع سنة 1879 وصيف 1880 بإسم الحرب بين القنصلين" روستان" والقنصل الايطالي

---

[1]– علي المحجوبي، **انتصاب_الحماية الفرنسية بتونس**، تع: عمر بن ضو، حليمة قرقودي، علي المحجوبي، سراس للنشر، تونس، 1986، ص35.

[2]– فرنسي حصل على امتياز لاستغلال قطعة من الأرض في سيدي ثابت لكنه لم يف بشروط الامتياز، لذلك قررت الحكومة الفرنسية إلغاء الامتياز ونزع الأرض منه، ينظر: نقولا زيادة، مرجع سابق، ص89.

[3]– نقولا زيادة، مرجع نفسه، ص90.

" ماتشيو maccio"[1] حيث كان كل منهما يسعى لتعزيز مصالح بلاده على حساب الدولة الأخرى.

وإشتدت مضايقة الطرف الايطالي للحكومة الفرنسية فقررت فرنسا في أفريل 1880 اللجوء إلى سياسة القوة لغرض التفوق الفرنسي في الامتيازات الاقتصادية[2]، وفي 05 ماي 1880 عاد روستان إلى مفاوضة الباي لكن هذا الأخير جدد رفضه ولم يرضخ للقنصل الفرنسي، مما حمل روستان على إرسال رسالة إلى وزير خارجية بلاده يوضح له فيها ضعف نفوذ فرنسا إن لم تؤيده قوة عسكرية، وقد إستجابت له دولته فأرسلت ثلاثة سفن حربية إلى المياه التونسية، كما أصدرت الأوامر إلى فرقة عسكرية مؤلفة من ثلاثة آلاف من القوة المرابطة في الجزائر بأن تكون جاهزة على الحدود للتحرك عند الحاجة[3].

وفي 25 جويلية 1880 حاولت فرنسا أن تعزز نفوذها فطلبت من روستان أن يشرف على بناء ميناء في القطر التونسي، وإنشاء خطا حديديا يربط بين تونس ورادس، إلا أن هذا لم يلقى أذانا صاغية عند الباي[4].

فإتخذت حكومة " جول فيري jule ferry"[5] خطوة حاسمة[6]، فلم يحتاج روستان إلى الكثير من التفكير فهناك قبائل بني خمير[7] وهناك الجالية الفرنسية التي رفعت عريضة في 14

---

[1]– نقولا زيادة، مرجع سابق، ص91.

[2]– خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، تونس، 2005، ص 11.

[3]– نقولا زيادة، مرجع سابق، ص93.

[4]– نقولا زيادة، نفسه، ص94.

[5]– جول فيري: رئيس وزراء فرنسا (1880– 1885) وهو المتحمس لفكرة احتلال فرنسا لتونس، أنظر محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص4.

[6]– محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص4.

[7]– بني خمير: قبائل تونسية ترابط على الحدود التونسية الجزائرية اتخذت فرنسا منها ذريعة لفرض الحماية على تونس، أنظر **يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال**، مكتب تونس الحرة، مطبعة الرسالة، تونس، 2009، ص24.

مارس 1881 تشكو فيها حكومة تونس وتطالب بالتدخل لحماية حقوقهم وأموالهم[1]، أما قبائل خمير فقد إستغل أمرهم إستغلالا تاما لأن المناوشات التي كانت تقوم بها بين قبائل الحدود التونسية والجزائرية لم تكن وليدة تلك الفترة وإنما كانت كثيرا ما تحدث.

لأجل ذلك قام" جول فيري" في 14 أفريل 1881بإخبار البرلمان الفرنسي أنه خصص مبلغا ماليا لأجل القيام بحملة عسكرية على تونس لردع القبائل.

وعند سماع الباي إستعداد فرنسا للقيام بحملة على تونس، عمل على إرسال البرقيات والاحتجاجات إلى الدول الأوربية لحماية رعاياها في تونس[2]. وفي 24 أفريل 1881 تجمع الجنود الفرنسيون وعبروا الحدود الجزائرية وإحتلوا مدينتي الكاف وطبرقة[3]، دون أي مقاومة. لكن الباي صمد متأملا أن يحمل هذا الفعل الاستعماري الفرنسي أوربا أو الدولة العثمانية على التدخل لمصلحة بلاده، لكن أمله ذلك قد خاب. وعندها أمرت الحكومة الفرنسية بأن ينزل الجنود من البحر إلى مدينة بنزرت الساحلية فنزلوا وإحتلوها بقيادة الجنرال " بريار bréart"[4] ثم توجهوا نحو العاصمة. وفي 12 ماي 1881م، كانوا يعسكرون على مقربة من قصر باردو[5].

---

[1]– نقولا زيادة، مرجع سابق، ص99.

[2]– نقولا زيادة، مرجع نفسه، ص100.

[3]– الكاف: مدينة تونسية تقع بمنطقة التل العالي على مسافة 30 كيلومتر على الحدود الجزائرية، ينظر: محمد الطالبي، **دائرة المعارف التونسية**، تاريخ افريقية، عدد خاص ببيت الحكمة، تونس، 1988، ص163.

[4]– بريار: جنرال فرنسي وقائد الحملة الفرنسية على تونس في أفريل 1881 وفرض الحصار على قصر باردو، ينظر محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص 10.

[5]– نقولا زيادة، مرجع سابق، ص101.

المبحث الثاني: الأزمة المالية التونسية ودورها في فرض الحماية.

في أوائل القرن 19م، أخذت تونس تسير بخطى متقدمة نحو الرقي والتقدم بفعل الاصلاحات التي عملت على تطبيقها. فلما تولى " أحمد باشا"[1] الحكم أقام دعائم التطور والعمران في مختلف النواحي السياسية، العسكرية، الثقافية وحتى الاجتماعية، حيث كانت هذه التطورات ترقى إلى الطراز الأوروبي، وذلك بسبب تأثر البايات بالحضارة الأوربية[2].

إهتم أحمد باي بالجانب العسكري فقام بترتيب الجيش النظامي فبلغ تعداد الجيش"30 ألفا" بعد أن فرض على رعيته التجنيد الإجباري الذي كان أثره سلبيا على اليد العاملة في تونس[3]، وأنشأ مدرسة عسكرية أطلق عليها إسم مكتب المهندسين أو مدرسة باردو العسكرية وكانت للتعبئة الحربية والمدفعية كما كانت تدرس فيها مادة الرياضيات والجغرافيا وغيرها من المواد[4]. وفي الجانب التعليمي قام بتنظيم التعليم في جامع الزيتونة، كما أسس المكتبة المحمدية في عام 1840م، ومدارس ومكتبات أخرى عديدة.

وقد قام الباي بزيارة رسمية إلى فرنسا سنة 1846م حيث إنبهر بمدنها وعمرانها خاصة قصر فرساي، وحين عودته إلى تونس طلب بناء قصر مماثل له وهو المعروف بقصر باردو حيث كلف الخزينة التونسية أموالا طائلة[5].

رغم إيجابيات هذه الإصلاحات إلا أنها خلفت أيضا نتائج سلبية بأن جعلت خزينة تونس تغوص في ذائقة مالية مما جعل الباي يرفع من الضرائب لتعويض الخزينة. كما

1- أحمد باشا: تولى (1837- 1855)، قام بحركة إصلاحية هامة بتونس ولكن تأثرت ماليا مما كان سببا في الاحتلال رغم أن مساعديه في الحكومة هم من كانوا السبب. ينظر: يونس درمونة، **تونس بين الاتجاهات** ، دط ،دار الكتاب العربي، مصر ،1953 ،ص 35.

2- يونس درمونة، مرجع نفسه، ص35.

3- ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج3، الدار العربية للكتاب، تونس،1999، ص25.

4- محمد بيرم التونسي ،مصدر سابق، ج2، ط1، دار صادر بيروت، 1885، ص85.

5- ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص96.

أضاف أخوه وخلفه "محمد باشا" (1855-1859)[1] العديد من الإصلاحات منها تسريح بعض العساكر لتخفيف العبىء على خزينة الدولة[2]، كما صدر في عهده دستور عهد الأمان[3] سنة 1857، وهو أهم إصلاح أقامه في البلاد[4].

في هذه الفترة، كانت تونس ملاذا للاستثمار الأوروبي والفرنسي خصوصا حيث حصل قنصل فرنسا على إمتياز مد خطوط التلغراف وإصلاح أقنية قرطاج لسقي تونس وحلق الوادي[5].

وقد كان البايات بشكل عام يفوضون أمور الدولة إلى وزرائهم حيث كان لهم الأثر البالغ في سياسة الدولة، ومن بين هؤلاء الوزراء مصطفى خزندار[6]، وقد عرف بالطموح في مجاراة الدول الأوروبية رغم فقر الدولة في زمنه و عجزها .

تولى مصطفى خزندار مناصب كبرى كالمجالس والقيادات وغيرها[7]، وتقلد في عهد " أحمد باي" منصب وزارة العمالة أي وزارة الداخلية بالمفهوم الحالي، ووزارة المالية. كما كان شديد التأثير على الباي وإستغل منصبه لسرقة الأموال وجعلها لخاصة نفسه فكان

---

[1]- يونس درمونة، مرجع سابق، ص 18.

[2]- محمد بيرم الخامس، مصدر سابق، ج2، ص9.

[3]- دستور عهد الأمان : صدر في 9 سبتمبر 1857م، أصدره الباي محمد باشا لسائر أهل المملكة والسكان، ينظر: ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص 231.

[4]- الشيباني بن بلغيث، مرجع سابق، ص60.

[5]- ليلى بلحاج، عبير حابي، **الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي(1859- 1883)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في ظاهرة استعمارية في الوطن العربي، إشراف مراد قبال، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016، ص37.

[6]- مصطفى خزندار: مملوك يوناني، تربى بقصر أحمد باي، عينه وزيرا للداخلية والمالية، اشتهر بسرقته لأموال الدولة، عزل عن السلطة سنة 1873، ينظر: بن بلغيث، مرجع سابق، ص.68

[8]-محمد بن الخوجة ، **صفحات من تاريخ تونس** ، تق ،تح ، حمادي الساحلي ، الجيلالي بن الحاج يحي ، ط1 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت 1986 ، ص120.

[7]- الشيباني بن بلغيث، مرجع سابق، ص67.

يبني المساجد والزوايا من أموال الحكومة ويدعي أنها من ماله الخاص مما أدى إلى فرض الضرائب، والتأثير على الأهالي[1].

وقد إقترإسم مصطفى خزندار مع " محمود بن عياد" اللذين إمتدت أيديهما إلى أموال الرعايا إمتداد المالك في ملكه[2]، وقد جمع ابن عياد بذلك أموالا كثيرة وأرسلها إلى فرنسا وعندما أدرك عاقبته الوخيمة إحتمى بفرنسا وحصل على الجنسية الفرنسية، مما جعل الباي يعمل على إعادة أموال دولته المنهوبة وبالفعل فرض عليه إعادة مبلغ قدره 27 مليون فرنك إلى الحكومة التونسية بعد محاكمته في فرنسا[3].

إلا أن خزندار لم يتوقف عند هذا الحد، فبعد ابن عياد إستعان بشخص آخر مغتنما فرصة مرض" أحمد باشا" واستبد في قبض الأموال رفقة "نسيم شمامة"[4].

وفي بداية ولاية محمد الصادق باي كان قد ألقى مقاليد الأمور لوزيره الأكبر خزندار فتدرج في أخذ قروض الإفلاس بداية من سنة 1862م بقرض داخلي التمويل بلغت قيمته 28 مليون فرنك بفائدة 12% من تجار يهود وغيرهم[5].

فإضطرت الحكومة لإحداث ضرائب جديدة على الصادرات والواردات لسد عجز ميزانيتها، ومن بين هذه الضرائب ضريبة المجبى[6]، وقدرها 36 ريالا(21 فرنك ونصف ذهبا) يدفعها كل سنة القادرون من سكان المملكة[7]، وقد فرضت كضريبة مؤقتة تبطل

---

[1]– محمد بيرم الخامس، مصدر سابق، ج2، ص23.

[2]– ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص 172

[3]– محمد بيرم الخامس، مصدر سابق، ج2، ص8.

[4]– نسيم شمامة: من مواليد 1805، رجل أعمال يهودي تونسي، تولى منصب الوزارة في الدولة التونسية، توفي عام 1837 بإيطاليا، ينظر: محمد بيرم الخامس، مصدر سابق، ج2، ص8.

[5]– خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 12.

[6]– ينظر الملحق رقم 01.

[7]– حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، ص171.

متى تحسنت الحالة المالية للبلاد، غير أن السكان إستمروا على دفعها مكرهين ولم تسقط فيما بعد.

وقد أخذت الضرائب أنواع عديدة فهناك الضرائب المباشرة والتي تمثلت في ضريبة المجبى، وهناك ضريبة العشر وتمس القطاع الزراعي، وبالخصوص زراعة الحبوب، وأيضا ضريبة المحصولات، وتفرض عادة على المنتوجات سواء أكانت زراعية أو تربية مواشي أو صناعة تقليدية[1].

إلا أن " جان قانياج" ذكر في كتابه أن الضرائب لم تسلط على الأشخاص حسب مواردهم الحقيقية بل حسب نفوذهم أو قدرتهم على المواجهة فكان الفقراء يدفعون ضريبة الأغنياء، وكانت القبائل المتمردة معفاة على حساب السكان الأصليين[2]، وقد دخلت البلاد في فوضى مالية سياسية سببها القروض التي طلبها محمد الصادق والتي قدرت ب 35 مليون فرنك وأقدم على مضاعفة معلوم المجبى برفعه من 36 إلى 37 ريالا سنة 1864[3] , مما أدى إلى اندلاع ثورة شعبية قادها علي بن غذاهم سنة 1864، وكادت أن تعصف بالنظام الحاكم[4].

وفي خضم هذه الأحداث سادت البلاد الاضطرابات والتمردات بسبب الضرائب كما إبتليت بداء الكوليرا وإنتشرت المجاعة وعم القحط وتعطل الإنتاج الزراعي[5].

كما لجأ خزندار في عام" 1863" إلى قرض جديد تزيد قيمته عن" 39 مليون" فرنك بنسبة أرباح 07 % وإلتزمت الدولة التونسية حسب شروط هذا القرض بدفع 4.2 مليون

---

[1]– علي المحجوبي، مرجع سابق، ص 12.

[2] – jean ganiage, **les origines du protectorat français en tunisie(1861-1881),** France,1959, p10 3.

[3]– سهام شابي، **الفكر الإصلاحي لخير الدين باشا التونسي (1810– 1889)** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، إشراف عاشوري قمعون ، الوادي، 2013–2014، ص6.

[4]– الحبيب ثامر، **هذه تونس**، مكتبة المغرب العربي، مطبعة الرسالة، ص25.

[5]– ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص 211.

فرنك سنويا لمدة 15 سنة فأصبح مجموعه 65.1 مليون فرنك، بحيث لم يصل إلى الخزينة سوى 5.6 مليون فرنك من هذا القرض بعد تحصل الوسطاء على منح سمسرتهم[1].

وقد عين الصادق باي الشيخ "محمد بوعتور" وزيرا للمالية سنة 1866م فكان وزيرا للمال بلا مال لأن صناديق الدولة كانت يومئذ فارغة[2].

ونظرا لهذه الأوضاع، وعجز الخزينة توقفت تونس عن تسديد ديونها بداية من سنة 1866م، وقد حاول الخزندار الاستدانة من البنوك الأوربية إلا أنه لم يستطع ذلك بسبب رفض البنوك منحه القروض.

إثر الضغط الدولي وتحرج حالة تونس الداخلية لم يكن أمام الدولة سوى خيار تسليم مصلحة الجمارك للأجانب مقابل ما إقترضته من أموال فزادت الأحوال إضطرابا[3]، وعلى إثر ذلك طرد خزندار ليحل محله "خير الدين باشا"[4] في الوزارة.

ونتيجة لعجز الدولة التونسية على تسديد ديونها إتفقت القوى الأوربية على جعل مالية الإيالة تحت نفوذها حتى تحمي مصالح مواطنيها مقرضي الباي[5]، وكما كان متوقعا أدى فشل قرض 1866م إلى الإفلاس مما فتح الطريق أمام التدخل المباشر في الشؤون المالية لعرش الباي[6]، وإنتهى الأمر بتأسيس لجنة مالية دولية تحت رئاسة خير الدين باشا

---

[1]– خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 12.

[2]– محمد بن الخوجة، مصدر سابق، ص 123.

[3]– الحبيب ثامر، مرجع سابق، ص26.

[4]– خير الدين باشا " التونسي" (1810–1915): شركسي الأصل، قدم الى تونس وعين وزير في عهد أحمد باي قام بجملة من الاصلاحات التونسية، عمل على مقاضاة خزندار في المحاكم الفرنسية واستطاع أن يستعيد مبالغ معتبرة من المال المسروق. اشتهر بمؤلفه" أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" ، توفي بالأستانة، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**،ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 637.

[5]– علي المحجوبي، مرجع سابق، ص 09.

[6]– جاك توبي، **الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية (1849– 1914)**، تر: فارس غصوب، الفارابي، 1990، ص89.

سنة 1869. وبمقتضى قرار صدر في مارس 1870 تم تحديد مهامها، وقد عملت هذه اللجنة على إحصاء الديون وكانت تبلغ 125 مليون فرنك[1]، حيث ضمت جهازين أساسيين هما اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة[2].

وقد عملت فرنسا نفسها على إحباط أعمال هذه اللجنة حتى تزيد أحوال تونس إستياءاً واضطرابا وتقنع الدول بوجوب تسليم مقاليد الأمور إلى دولة واحدة وهي فرنسا.

وإثر هذه الأزمة المالية، وجدت القوى الأوربية ضالتها فكانت تونس موطن تجارتها في ظل نظام الامتيازات والمعاهدات اللامتكافئة مما أدى إلى إرتفاع نسبة الإستثمار الأوروبي التجاري في البلاد التونسية، فكان الأجانب المقيمون بتونس لا يخضعون لقوانين البلاد بل كانوا يتعمدون خرقها، وبالتالي أدت زيادة الامتيازات إلى التغلغل الأوربي في البلاد.

المبحث الثالث: تعامل الدولة العثمانية مع فرنسا أيام الأزمة المالية.

كانت تونس تعيش حالة معقدة في ظل الأزمة المالية التي كانت نتيجة حتمية للبذخ ومحاولة الإصلاح على الطراز الأوروبي، وقد ساهم في هذه الأزمة –كما مر بنا– بعض المتآمرين مع فرنسا أمثال مصطفى خزندار ومحمود ابن عياد ونسيم شمامة وغيرهم.

وقد تابع "خير الدين باشا" قضية الاختلاسات المالية هذه بتنسيق بين الباي التونسي والسلطان العثماني، فزار –من أجل ذلك– فرنسا (1853–1856) للمرة الثانية، كانت الزيارة الاولى سنة 1846 بعد أن إصطحبه أحمد باي معه في زيارة رسمية إلى فرنسا، أما زيارته الثانية هذه، فكانت بعد أن فر محمد بن عياد إلى فرنسا بعد تواطئه مع

[1]– الحبيب ثامر، مرجع سابق، ص26.

[2]– علي المحجوبي، مرجع سابق، ص10.

خزندار[1] محاولا بذلك الإحتماء بها و من أجل ذلك تجنس فرنسيا، ثم طالب الحكومة التونسية بمبلغ مالي كبير على الرغم من أنه هو المطالب به[2].

أرسل خير الدين للإشراف على هذه القضية أمام المحاكم الفرنسية، وفي يده صلاحيات واسعة، وحكم على خصمه ابن عياد، حيث قضت المحكمة بأن تدفع الحكومة التونسية " 4 ملايين قرش" لابن عياد بإعتباره مواطنا فرنسيا[3] وفي الوقت نفسه يدفع فيه ابن عياد مبلغ قيمته 28 مليون قرش، وبذلك كان خير الدين قد حقق ربحا مقداره " 24 مليون قرش" للحكومة التونسية.

بفعل منجزاته هذه، وطبيعة تكوينه العسكري، عين خير الدين وزيرا للحربية وتقلد هذا المنصب مدة " 7" سنوات متواصلة (1856-1862) قام خلالها بأعمال إصلاحية هامة[4]، حيث تمكن من الإعلان عن الدستور في عام 1861 وكان أول دستور عربي إسلامي[5]، وكان يرى أن خير وسيلة للنهوض بتونس هي إصلاح أنظمة الدولة وتوجيه الأمة، كما أقام النظام البرلماني وأسس مجلس تشريعي له سلطة واسعة ونظم الإدارة المركزية والإدارات المحلية تنظيما معاصرا[6].

وكما ذكرنا سابقا ،تقرر إنشاء لجنة مالية دولية[7] تظم ثلاثة ممثلين عن فرنسا وبريطانيا وايطاليا وكان ذلك سنة 1869م، وبمقتضى قانون صدر في مارس 1870 تم

---

[1]- محمد بيرم الخامس، مصدر سابق، ج2، ص35.

[2]- سمير أبو حمدان، **خير الدين التونسي**ـ، موسوعة عصر النهضة، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، 1993،ص30.

[3]- سهام شابي، مرجع سابق، ص4.

[4]- سمير أبو حمدان، مرجع سابق، ص31.

[5]- محمد بيرم الخامس، مصدر سابق، ج2، ص35.

[6]- الحبيب ثامر، مرجع سابق، ص23.

[7]- ليلى بلحاج، مرجع سابق، ص42.

تحديد مهامها[1] وهكذا برزت وصاية ثلاثية على مالية الباي[2]. وعرض الباي " محمد باشا" رئاسة اللجنة على خير الدين الذي رفض الأمر وبعد إلحاح من الباي قائلا " ليس في تونس من هو أجدر منك بتولي لجنة الأجانب" إقتنع بتولي رئاسة هذه اللجنة[3].

وكانت هذه اللجنة تتكون من جهازين أساسيين:

1- **اللجنة التنفيذية:** تتألف من ثلاثة أعضاء، يرأسها الوزير الأكبر بمساعدة عضو تونسي، ومتفقد مالية فرنسي، وكانت تمثل الجهاز المركزي للإدارة مكلفة بجباية الضرائب المخصصة لتسديد الديون.

2- **لجنة المراقبة:** تتألف من ستة أعضاء منتخبين يمثلون مقرضي الحكومة التونسية، ولها الحق في مراقبة كل عمليات اللجنة التنفيذية[4]، إلا أن وجود موظف فرنسي كبير في اللجنة التنفيذية أمن لها الهيمنة وبالرغم من مبدأ المساواة داخل لجنة المراقبة، فقد لعبت المصالح المالية الفرنسية دورها داخل اللجنة[5].

وعليه كان على خير الدين أن يبحث على أسس للخروج من الأزمة وليحقق السيادة التونسية، فحدد أساسين اثنين كان الأول منهما تطهير الدولة من الأشخاص الفاسدين، أما الثاني فكان إصلاح الاقتصاد،ولأجل ذلك إتبع في سياسته الخارجية أسلوب الحزم والحكمة مع ممثلي الدول الأجنبية فكان يرفض كل المطالب الأجنبية التي تمس بسيادة تونس وإقتصادها[6].

---

[1]- علي المحجوبي، مرجع سابق، ص09.

[2]- جاك توبي، مرجع سابق، ص89.

[3]- سمير أبو حمدان، مرجع سابق، ص40.

[4]- علي المحجوبي، مرجع سابق، ص10.

[5]- جاك توبي، مرجع سابق، ص89.

[6]- سمير أبو حمدان، مرجع سابق، ص40.

وقد عمل خير الدين على توثيق الصلات مع الدولة العثمانية[1] حيث ذهب إلى اسطنبول بنفسه للتفاوض بشأن توثيق العلاقات[2]، وفي سنة 1871 صدر فرمان يؤكد ربط العلاقات من جديد إذ أصبح أي إعتداء على تونس بمثابة إعتداء على السلطة العثمانية فكان خير الدين يمثل الاتجاه القوي والرابط المتين مع الدولة العثمانية[3]، إلا أن جهوده كانت تصطدم برغبة فرنسا التي كانت تعمل جاهدة على إبعاد تونس عن الدولة العثمانية.

وقد أرسل السلطان العثماني سنة 1874 قرارا يفرض على الباي وجوب إستئذانه قبل منح الامتيازات للدول الأوربية، حيث أرسل سفينة حربية عثمانية إلى ميناء تونس ليثبت أنها لا تزال تحت راية العثمانيين وقد قام الأسطول العثماني بين سنتي (1874-1875) بثلاث زيارات إلى تونس[4].

وفي سنة 1877 كتب خير الدين إستقالته وقدمها للباي نتيجة للضغط الذي مورس عليه، بعد أن ترك بصمات واضحة فكانت فترته مضيئة خلال حكم الصادق باي[5]، وبعد سنة من ذلك وصلته برقية من السلطان" عبد الحميد" مفادها دعوته لزيارة الأستانة حيث وصلها يوم 27 جوان 1878 فجمعتهما جلسة طويلة خرج منها خير الدين وزير دولة في السلطنة، وبعد أيام قليلة أصدر السلطان قرارا بتقليد خير الدين منصب " الصدر الأعظم" بمعنى رئيس وزراء،وقد لعب دورا سياسيا هاما أيام تقلده هذا المنصب حيث شعرت فرنسا بإهتمام الدولة العثمانية بشؤون تونس وهذا ما هدد أطماعها فيها[6] ،إلا أن الفترة التي

---

[1]- ليلى بلحاج، مرجع سابق، ص42.

[2]- سمير أبو حمدان، مرجع سابق، ص40.

[3]- الشيباني بن بلغيث، مرجع سابق، ص69.

[4]- نقولا زيادة، مرجع سابق، ص78.

[5]- الشيباني بنبلغيث ، مرجع سابق ، ص70

[6]- شوقي عطاالله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث** (ليبيا تونس الجزائر المغرب)ط1، المكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1977،ص299.

تولاها كانت حرجة فكانت السلطنة تتكالب عليها الدول الأوربية[1]، وكانت روسيا قد أعلنت الحرب على الدولة العثمانية في نفس السنة قد وضع العلاقات التركية العثمانية على المحك حيث إشتغلت تركيا بالحرب، وقد طالب السلطان حكام الولايات التابعة له بتقديم يد المساعدة إلا أنه لم يجد آذانا صاغية عند باي تونس[2]. ولعل عدم تجاوب الباي كان نتيجة وضع جيش الباي المضطرب آنذاك وعدده القليل وكذلك تخوف الباي من نتيجة الحرب فيما بعد.

هذا وكانت الحركة الإصلاحية تهب على الدولة العثمانية فكانت تدعو إلى مكافحة الاستعمار وتوحيد الجهود في إطار الجامعة الإسلامية و التي كان من أشهر دعاتها "جمال الدين الأفغاني"[3]، وبالتالي كانت المحور الذي إجتمع حوله المسلمون في كافة الأقطار التابعة للسلطنة العثمانية خاصة بعد أن إحتضنها السلطان عبد الحميد مما جعل الدول الأوربية تعمل ضد هذه الحركة التي كانت تهدد وجودها في العالم العربي[4] .

---

[1] سمير ابو حمدان ، مرجع سابق ، ص54 .

[2] – نقولا زيادة، مرجع سابق، ص79

[3] – جمال الدين الافغاني(1839–1897) عاش حياته متأثرا بالأوضاع الفاسدة داعيا إلى الإصلاح متحديا أهل الظلم والاستبداد توفي باسطنبول في 09 مارس 1897 ينظر : أبو الامين "**جمال الدين الافغاني** "،**مجلة المنار** ،ع19،السنة الثانية الجمعة 14 مارس1953 م،ص2

[4] – شوقي عطاالله، مرجع سابق، ص3011

الفصل الثاني: فرض الحماية الفرنسية على تونس [1881-1883].

* المبحث الأول: دوافع الحماية الفرنسية على تونس

- **المطلب الأول :** دوافع سياسية وإستراتجية
- **المطلب الثاني** :دوافع اقتصادية .

* المبحث الثاني: احتلال تونس وإعلان الحماية الفرنسية عليها

- **المطلب الأول:** سير الحملة الفرنسية إلى تونس.
- **المطلب الثاني**: معاهدة باردو 1881م.
- **المطلب الثالث:** معاهدة المرسى 1883م.

الفصل الثاني: فرض الحماية الفرنسية على تونس[1881-1883].

المبحث الأول: دوافع الحماية الفرنسية على تونس.

كان الفرنسيون قد بدؤا يتطلعون إلى تونس منذ أن نجحوا في النزول في الجزائر، ومنذ هذه الوهلة بدأ التدخل في الشؤون التونسية، خاصة أن تونس كانت تابعة للباب العالي من الوجهة الاسمية فقط مستقلة من الوجهة الفعلية، ونتيجة للأوضاع العامة المضطربة التي كانت تعاني منها الإيالة التونسية خاصة بعد أن أثقلت الضرائب كاهل السكان، في نفس الوقت الذي كانت فيه فرنسا تتخبط في ظل الأزمة الاقتصادية أبدت هذه الأخيرة إهتمام بالغا لهذا البلد الصغير الذي كان يمثل طموحات القوى الأوربية العظمى وبخاصة ايطاليا، وقد كانت إهتمامات فرنسا تخضع لعوامل سياسية، إستراتيجية وإقتصادية.

المطلب الأول: الدوافع السياسية والاستراتيجية:

1- إنتهاء الحرب السبعينية بزوال الإمبراطورية الفرنسية وهزيمة جيش فرنسا على يد ألمانيا[1]، حيث إختلطت الموازين في فرنسا على إثر هذه الهزيمة، فظهر فيها العديد من القادة والساسة يدعون إلى الأخذ بالثأر وتجديد العسكرية الفرنسية التي تقوضت أركانها، وفي نفس الوقت إسترجاع مكانتها بأوربا.

2- التشجيع الألماني- البريطاني لفرنسا على إحتلال تونس وفصلها عن ممتلكات تركيا[2]، فكان " روستان" متحمسا لاحتلال تونس خصوصا بعد التغيير الذي طرأ على موقف الدول الأوربية – بإستثناء ايطاليا- فبريطانيا وألمانيا بعد مؤتمر برلين 1879 أصبحتا لا تمانعان من فرض الحماية على تونس، فأما ألمانيا فقد تخلت عن تونس لفرنسا سعيا لصرف أنظار فرنسا عن مقاطعتي الألزاس واللورين التي ضمتهما سنة 1870.

---

[1]- أمين شاكر، مرجع سابق، ص105

[2]- الحبيب ثامر، مرجع سابق، ص25.

3- تصريح وزير خارجية بريطانيا "سالسبوري" لنظيره الفرنسي "وادينتون " قائلا<< إحتلوا تونس إن شئتم فبريطانيا لا تمانع ذلك بل تحترم قراركم>>[1]، وكان الغرض من وراء التصريح إشغال فرنسا عن مسألة قبرص التي إحتلتها بريطانيا بعدما كانت تابعة للعثمانيين.

*** دوافع إستراتيجية:**

1 – العامل الجغرافي كون البلاد التونسية لا تبعد سوى 140 كلم عن صقلية[2]، حيث إكتسبت بفضل هذا الموقع مكانة إستراتيجية كبرى، وصار احتلالها يشكل أهمية بالغة، إذ يسمح بمراقبة طريق العبور بين غربي البحر المتوسط وشرقه.

2 – الامتداد الجغرافي للجزائر ومجاورتها لتونس فكانت الجزائر تعتبر دولة قوية بإعتبارها دولة تابعة للدولة العثمانية، وهذا الجوار يقتضي مشاحنات بحيث لا تذعن إحداهما للأخرى، ولهذا وجب على فرنسا الاستيلاء على تونس لكي تدحر أي تهديد خارجي للحدود الجزائرية[3].

3 – السيطرة على الميناء الحربي الحصين بنزرت[4] إذ يمثل قاعدة بحرية من الصنف الأول في البحر المتوسط، حيث أصبح إحتلال تونس في نظر فرنسا صمام الأمان لأسطولها الحربي وخاصة منذ فتح "قناة السويس" [5] سنة 1869م، حيث أصبح هذا الميناء همزة وصل بين الشرق والغرب.

---

[1]– علي المحجوبي، مرجع سابق، ص35.

[2]– علي المحجوبي، مرجع نفسه، ص 25.

[3]– محمد بيرم الخامس، مصدر سابق، ج1، ص 148.

[4]– أمين شاكر، مرجع سابق، ص104.

[5]– قناة السويس: أنشئت على يد الفرنسي فرديناند دويلبس، تم افتتاحها عام 1869 ويصل طولها 173 كلم ابتداء من بورسعيد شمالا حتى بور توفيق جنوبا، ينظر: يحيى محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، ط1، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 223.

4 - تصريح القنصل الانجليزي بتونس لزميله الفرنسي قبل الحماية<< لقد كتبت لحكومتي مجلدات حول بنزرت >>[1] وهذا ما يدل على الأهمية الكبرى لهذا الميناء.

المطلب الثاني: دوافع اقتصادية:

1 -كانت تونس في عهد الرومان تدعى " صومعة الغلال التي تمون روما"[2] فلا عجب أن تكون قبلة الطامعين ومحط الآمال، حيث يقال أن الحاصلات الزراعية التي كانت تنتجها الأراضي التونسية كانت تسيل لعاب الاستعمار الأوربي الذي كان يسعى وراء الأراضي الخصبة أينما وجدت.

2 -البحث عن الأسواق حيث كانت فرنسا تبحث عن أسواق مضمونة لتصدير البضائع المكدسة، وإن ما يبرر هذا الدافع هو تصريح جول فيري قائلا " إن تأسيس مستعمرة هو بمثابة خلق سوق"[3] وهنا نستطيع القول أن أوربا عامة وفرنسا بصفة خاصة كانت في أمس حاجتها لإيجاد أسواق ومجالات لاستثمار فوائض ورؤوس أموالها ومصنوعاتها التي كانت تغمر أسواقها الداخلية، فعلى حد تعبير علي المحجوبي أن الاقتصاد الرأسمالي ضاقت عنه حدود أوربا الغربية عندما بلغ مستوى معين من التطور.

3-البحث عن مجالات لإستثمار رؤوس الأموال حيث أن في مرحلة 1873- 1896 لم يعد مجال إستثمار رؤوس الأموال في أوربا مثمرا[4]، إذ قلت نسبة الأرباح فخلال فترة الثورة الصناعية كانت آفاق الاستثمار في فرنسا وبريطانيا محدودة جدا، وقد وصف رئيس المصرف الليوني في مارس 1876 هذه الحالة بقوله " لدينا أموال كثيرة غير مستثمرة ...

---

[1]- علي المحجوبي ،مرجع سابق ،ص26

[2]- أمين شاكر، مرجع سابق، ص101.

[3]- علي المحجوبي، مرجع سابق، ص 28.

[4]- علي المحجوبي، مرجع نفسه، ص 29.

فالمال يثقل كاهلنا ، ونحن لا ندري ماذا نفعل به"[1]، وهذا ما أدى بهم إلى التفكير بصفة جدية في إيجاد مناطق أخرى لإستثمار أموالهم المكدسة.

كما ساعد التنافس القائم بين الدول الأوربية والذي إزدادت حدته نتيجة لتطور الإنتاج الرأسمالي والحاجة إلى خامات وفتح أسواق للسلع التي أنتجتها الصناعة المتطورة فيها إلى صرف أنظارها نحو تونس.

ومما زاد الوضع سوءا هو تقلص الأسواق الخارجية إذ فرضت البلدان الأوربية الأخرى حواجز جمركية لحماية صناعتها الفتية من مزاحمة الصناعات الفرنسية والانجليزية، وقد تولد عن هذا الوضع الاقتصادي أزمة اجتماعية فإنتشرت البطالة جراء إنخفاض الأجور فساد الاضطراب والفوضى.

أما الشرط الذي مكن القوى الأوربية من تحقيق طموحاتها التوسعية فهو التقدم العلمي والتقني الذي أسس لقوة أوربا الحربية مناعتها العسكرية[2]، فلم تعترض أوربا في توسعها الاستعماري سوى صعوبة المنافسة بين القوى العظمى حول إقتسام العالم فإشتدت الصراعات الدبلوماسية في مرحلة أولى بين انجلترا وفرنسا، وفي مرحلة ثانية بين فرنسا وايطاليا إلى أن فرضت فرنسا تفوقها بالاحتلال.

إلا أن الحجة والدافع القوي الذي إستند إليه "جول فيري" والتي بواسطتها إستطاع إقناع مجلس النواب بإعتماد المبالغ اللازمة لحملة تأديبية كانت تتعلق ببعض حوادث الحدود[3]، مدعيا أن التدخل لتأديب قبائل بني خمير التونسية، ولعل هذه الحجة كانت لتخذير الدول الأجنبية وخاصة ايطاليا، ولو كانت أغلبية مجلس النواب معارضة حقا

[1]– علي المحجوبي، مرجع السابق، ص29.

[2]– خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص11.

[3]– صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الانجلو المصرية، ط6، 1993، ص185.

لسياسة الحماية لما سارع المجلس بتوقيع معاهدة الحماية في 23 مارس 1881م وبأغلبية ساحقة.

وقد كشفت صحيفة "الباريسي الصغير" " le petit parisien" الصادرة يوم 29 سبتمبر 1881 في مقال بعنوان " حقيقة غزو البلاد التونسية " أن مسؤولية التدخل الفرنسي في تونس تعود أساسا إلى الشركات المالية الكبرى[1]، وقد كانت هذه الأخيرة تملك إمكانيات مادية ضخمة تؤهلها للتأثير على حكومة الجمهورية الفرنسية.

فمن خلال ما تطرقنا إليه وحسب على المحجوبي أن أهم سبب لسياسة التوسع الاستعماري الفرنسي في تونس هو البحث عن مجالات إستثمار مضمونة المكاسب، حيث أصبح هذا الأمر بالنسبة لفرنسا حتمية اقتصادية، سياسية وإجتماعية، حيث كان التدخل الفرنسي بدافع إقتصادي بحت وما ساعدها على ذلك هو الوضع السياسي المضطرب الذي نتج عنه تدهور مختلف الميادين وكل هذه الأوضاع جعلت من تونس دولة قابلة للاستعمار.

المبحث الثاني: احتلال تونس وإعلان الحماية الفرنسية عليها

كان إحتلال تونس هو أول تجربة فرنسية تخوضها تحت مسمى " نظام الحماية "[2] وقد إستهدف "فيري" مبتدع هذا النظام أمرين: **الأول** إسكات المعارضة الدولية بحجة أن فرنسا لم تقضي على كيان الدولة المحمية بالضم، و**الثاني:** إقناع المعارضة الداخلية بأن الحكومة لن تتورط في أعباء مالية جديدة، لأن من مميزات الحماية أن تحمل الدولة نفقات الاحتلال وجميع ما يترتب على الإصلاحات الإدارية والاقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة المحمية.

---

[1]– علي المحجوبي، مرجع سابق، ص 37.

[2]– نظام الحماية: يعد شكلا من أشكال الاستعمار، وهو النظام الذي توضع الدولة بمقتضى معاهدة تحت كنف دولة أخرى لتقوم بحمايتها من الاعتداء عليها ويجب أن يسنده وجود عسكري فعلي للدولة الحامية في المحمية. ينظر، يحيى نبهان، مرجع سابق ، ص124.

* **أحداث الحدود:** بعد دراسة مشروع الاحتلال عملت فرنسا على إيجاد ذريعة تبرر بها إحتلالها، حيث إدعت توغل القبائل التونسية " بني خمير " داخل الحدود الجزائرية، وكان أرجح أسباب هذا الدخول هو مساندتهم الجزائريين في مقاومتهم للمحتل الفرنسي.[1].

ويذكر علي المحجوبي أن سلطات الجزائر سجلت مالا يقل عن 2380 حادثة بين سنتي (1870- 1881) أي بمعدل 200 حادثة في السنة ونتيجة لهذا تبين أن الحكومة الفرنسية لم تكن تهتم بمثل هذه الأحداث إلا عندما عقدت العزم على بسط حمايتها على البلاد[2].

إتهمت فرنسا الباي " محمد الصادق" بأنه هو الذي حرض تلك القبائل على القيام بإعتداءات على القبائل الجزائرية، وقد طلبت من الباي مساعدة الجنود الفرنسيون في معاقبة قبيلة " بني خمير" لكن الباي رفض وحاول أن يتدخل لتأديب القبيلة المعتدية بنفسه، لكن ذلك لم يكن كافيا لمنع فرنسا من تنفيذ خطتها التي كانت تنتظرها بلهف بعد مؤتمر برلين 1878م[3].

المطلب الأول: سير الحملة إلى تونس:

قام " جول فيري" في 4 أفريل 1881 بإعلام البرلمان الفرنسي بتخصيصه مبلغ مالي لأجل القيام بحملة عسكرية على تونس لردع القبائل، وعند سماع الباي بإستعداد فرنسا للقيام بحملة على تونس، عمل على إرسال البرقيات والاحتجاجات إلى الدول الأوربية لحماية رعاياها في تونس معلنا عن احتلال تونس دون سابق إنذار[4].

---

[1]- محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، د ط، منشورات اتحاد المكتب العربي، دمشق، 2004، ص 41.

[2]- علي المحجوبي، مرجع سابق، ص 40.

[3]- معزة عز الدين، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة**، دراسة تاريخية مقارنة (1899- 2000م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف، قسنطينة، 2009-2010، ص 18.

[4]- محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص 5.

وعند سماع الباي الخبر عمل على إرسال برقيات للسلطان العثماني يناشده إغاثة تونس، حيث ردد الباي قائلا: << لقد وضعت مصيري ومصير الولاية بأيدي الصدر الأعظم والسطان إننا نسترحم بإسم الإنسانية المساعدة من جلالتكم ...>>[1].

ويذكر محمد بيرم الخامس أنه كتب تقريرا يستنهض فيه الباي همم الدولة العثمانية لإنقاذ تونس من الوقوع في يد دولة أجنبية وختم التقرير بنتيجة ما يراه وهو أنه إذا كانت الدولة العثمانية تستغلها شواغل الحرب الروسية وعواقبها فعلى الأقل أنه يلزمها التحالف مع دولة أجنبية أخرى للتساعد بها، ولو إقتضى الحال التنازل لها عن مدينة واحدة خير من خسارة مملكة برمتها[2].

وقد إقتصر موقف الدولة العثمانية من الحملة العسكرية الفرنسية على تونس بعقد مجلس وزاري إقترح معاقبة الباي للجناة[3].

وعلى الرغم من مقترحات المجلس الوزاري التي هدفت إلى تسوية الأمور عملت السلطات الفرنسية على ضرب تلك المقترحات عرض الحائط.

وفي يوم 24 أفريل 1881 تسربت كتيبة فرنسية تضم 35000 رجل من الجزائر إلى تونس بقيادة الجنرال "لوجيرو logerot" فإحتلت مدينة الكاف في 26 أفريل وسوق الأربعاء وعين دراهم فيما بعد[4].

وفي نفس الوقت قامت وحدة أخرى بقيادة " فورجيمول forgemol " بإحتلال طبرقة في نفس اليوم بعد أن تم قصفها بالقنابل وفي 01 ماي استسلمت بنزرت دون أدنى

---

[1]- الشيباني بنبلغيث، مرجع سابق، ص214.

[2]- محمد بيرم الخامس، مصدر سابق، ج5، ص19.

[3]- أسماء بوصري، ضاوية حفصاوي، **المقاومة الشعبية المسلحة في تونس ونتائجها(1881- 1907م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، اشراف احمد بن يغرز، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015- 2016، ص11.

[4]- علي المحجوبي، مرجع سابق، ص 44.

مقاومة وفي 8 ماي زحف الجنرال " بريار" على مدينة تونس بوحدة بلغ تعدادها 8000 جندي[1].

وتمت محاصرة المدينة لإبراز مدى قوة الجيش الفرنسي[2] الذي بلغ تعداده 35000 عسكري، أمام جيش الباي الذي كان يعاني قدم أسلحته وقلة عدده ولذلك أمرت الحكومة التونسية جيشها بعدم التعرض للجيش الفرنسي[3]، لأن الباي كان يعلم النتيجة مسبقا فلم يغامر بجيشه الذي لم يبقى منه سوى الإسم.

ثم بدأت سلطات الاحتلال الفرنسي تنفذ سياستها الاستعمارية كما فعلت مع الجزائر وفي المجالات كافة، وفي 12 ماي ولما وصل الجنرال بريار تونس عرض على محمد الصادق توقيع معاهدة "قصر السعيد"، هذه المعاهدة التي أصبحت تعرف في التاريخ تحت إسم "معاهدة باردو"[4].

المطلب الثاني: توقيع معاهدة باردو1881م:

في 12 ماي 1881 قدّم القنصل العام الفرنسي بتونس إلى الباي محمد الصادق نسخة من معاهدة الحماية على الساعة الرابعة مساءا،وأمهله 4 ساعات فقط للمصادقة عليها،وفي حالة الرفض أخبره أنه سيعزله ويتم تنصيب أخيه" الطيب باي" مكانه.

وبإجتماع الباي بمجلس الدولة، تباينت الآراء بين مؤيد ومعارض حول توقيع المعاهدة حيث تبنى أصحاب الموقف الرسمي فكرة توقيع المعاهدة وإلحاق تونس بفرنسا بسبب أزمة تونس المالية، وقد إنبثق موقف معارض داخل المجلس تبناه" العربي زروق"[5] الذي دعا

---

[1]- شاوش حباسي، **فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي 1881-1883م**، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع8، الجزائر، 1994، ص96.

[2]- للمزيد حول تحركات الجيش الفرنسي، ينظر الملحق رقم2.

[3]- الشيباني بنبلغيث، مرجع سابق، ص214.

[4] - jean ganiage, op-cit, p 419.

[5]- العربي زروق (1832-1902م): رئيس بلدية تونس، مدير المدرسة الصادقية، رفض نظام الحماية الفرنسية على تونس. ينظر: الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية، رؤية شعبية قومية جديدة [1830-1986]**، ط2، دار المعارف للنشر والتوزيع، تونس، 1990، ص24.

الباي إلى عدم الإستسلام والإنتقال إلى العاصمة وإعلان المقاومة[1]، وفي الأخير لم يقبل الباي ما ذهب إليه العربي زروق وأقاله من منصبه.

أما العلماء فكان موقفهم مساند للباي بخصوص توقيع المعاهدة نتيجة الوضع الذي يستوجب إلحاق تونس بفرنسا[2]، وأما السكان فرفضوا الحماية وتمثل رفضهم في المقاومات الشعبية لاسيما أثناء دخول الجيش الفرنسي سنة1881م[3]. ورغم تعالي أصوات المعارضة داخل مجلس الدولة قرر الباي في الأخير إلغاء الإجتماع وتوقيع معاهدة الحماية.

وكان ممثلو الإستعمار في غرفة مجاورة للحجرة التي إجتمع فيها الباي مع رجاله،ينتظرون الرد وعلى الساعة 8مساءا" وقع الباي على معاهدة الحماية، وبمجرد توقيع الباي فقدت تونس سيادتها[4].

وعرفت هاته المعاهدة ب"معاهدة باردو" أو" قصر السعيد" ، وقد إشتملت على مجموعة من البنود[5] يمكن إيجازها على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

*-الاحتلال الفرنسي لتونس إنما هو إحتلال مؤقت يزول متى إتفقت السلطتان العسكريتان الفرنسية والتونسية على أن الأمن استتب في البلاد[6].

*-فرنسا ملزمة بحماية الباي وأسرته.

*-ينوب عن فرنسا وزير مقيم يراقب تنفيذ ما تضمنته المعاهدة.

ويتمثل دور المقيم العام الفرنسي في حكم تونس حكما غير مباشر بواسطة السلطات التقليدية التونسية بإبقائهم في مناصبهم الإدارية لكنهم يخضعون لمراقبة المراقب العام،أما الدفاع والعلاقات التونسية الخارجية فقد إنتقلت مباشرة إلى سلطة الحماية[7]، ولم يبقى

---

[1] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص 24.

[2]- أسماء بوصري، مرجع سابق، ص13.

[3]- قارة فاطمة، **موقف الطرق الصوفية التونسية من الحماية الفرنسية 1881-1939**، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرّ، إشراف يحياوي مسعودة، جامعة الجزائر 2، 2011-2012، ص40.

[4]- شاوش حباسي، مرجع سابق، ص96.

[5] للمزيد حول اتفاقية باردو ينظر الملحق رقم 03.

[6]- يونس درمونة، مرجع سابق، ص27.

[7]- محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، سراس للنشر، تونس، 1993، ص100.

للباي إلا سلطة رمزية فقط[1].و الملاحظ في هذه الاتفاقية أنه لم يذكر مصطلح الحماية في أي بند من بنودها .

المطلب الثالث: توقيع معاهدة المرسى 8 جوان1883م:

بعد إستكمال السيطرة العسكرية أخضعت الإدارة الفرنسية تدريجيا كامل البلاد فبعد وفاة محمد الصادق باي،إعتمدت الإدارة الفرنسية على ما عرف بإسم إتفاقية المرسى، حيث حرصت من خلالها على تثبيت نظام الحماية بطريقة شرعية مما يسمح لها بتسيير شؤون تونس الداخلية[2].

فلم تقتنع فرنسا بما إغتصبت من حقوق فأرغمت" علي باي"[3] على إمضاء إتفاقية المرسى التي عقدت في 8 جوان 1883م[4]،تخول لفرنسا إنتهاك سيادة الباي الداخلية[5].

أقامت هذه الاتفاقية الإطار القانوني الذي لم يتوفر ضمن معاهدة باردو والذي تحتاجه فرنسا كي تدير الشؤون الداخلية للبلاد التونسية كما تشاء[6].

وفي إتفاقية المرسى ذكرت لأول مرة كلمة حماية في البند الأول، وتعد بالنسبة للسلطة الفرنسية نقطة جوهرية تسمح بتطوير نظام الحماية من الحكم الغير مباشر نحو الحكم المباشر، ووسيلة للتعديلات السياسية التي ستدخلها فرنسا من أجل دعم مركزها ونفوذها بتونس[7].

جاءت إتفاقية المرسى لتوسيع قاعدة النفوذ الفرنسي،وهي تتوج العديد من الترتيبات السرية، وأهمها اتفاقية 6 جويلية1882م التي فوض بمقتضاها محمد الصادق باي للمقيم

---

[1]- علي المحجوبي، مرجع سابق، ص60.

[2]- راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية وإلى ثورة 2011**، دار الأقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص22.

[3]- علي باي: من بايات الأسرة الحسينية في تونس، نصب في 1882، شهد عهده توقيعه لمعاهدة المرسى، توفي 1888، ينظر محمد بن الخوجة، مرجع سابق، ص 133.

[4]- حسن محمد جوهر، **تونس**، شعوب العالم دار المعارف، مصر 1981، ص51.

[5]- أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)**، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1986، ص19.

[6]- خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 23.

[7]- قارة فاطمة، مرجع سابق، ص 41.

العام الفرنسي حق التصرف في موارد الدولة، وكذلك معاهدة30 أكتوبر1882 التي أكدت المعاهدة الأولى ونصت على ضرورة تسديد الديون التونسية دون اللجوء إلى تدخل الخزينة التونسية[1].

رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على مشروع إتفاقية المرسى خلال20 أكتوبر 1882 ، ويعود ذلك إلى إعتبار المعاهدة تضمن للحكومة الفرنسية ممارسة شؤون تونس الإدارية والمالية التي تراها ذات فائدة وذلك يتنافى مع ما جاء في معاهدة باردو[2].

عملت الاتفاقية على إلغاء الوزارات التونسية السابقة، حيث أصبح سن التشريعات والمراسيم من صلاحيات المقيم العام الفرنسي" بول كامبون"[3]، وكانت هذه المعاهدة تخدم مصالح المستعمرة الفرنسية بالدرجة الأولى،كما عملت على توجيه الاقتصاد التونسي لخدمة مصالح المستعمرة.

أعدت معاهدة المرسى في باريس وصادق عليها البرلمان الذي كان قد رفضها من قبل،ولم يشارك الباي في صياغة بنودها، وقد إكتفى بالعمل على تطبيق بنودها بتطبيق الإصلاحات الإدارية والقضائية وكذا المالية التي تراها الحكومة الفرنسية ضرورية.

وبذلك إنتقلت الأمور في تونس من إحتلال عسكري مؤقت أقرته معاهدة باردو إلى نظام حماية غير محدود المدة أقرته نصوص إتفاقية المرسى،وإلى أسلوب الإدارة المباشرة أقره الواقع[4].

إلا أن فرنسا لم تكتف بما جاء في نصوص المعاهدتين بل فرضت بنودا جديدة على الباي وجعلت المراسيم غير نافذة إذ لم يصادق عليها المقيم العام.

---

[1]– خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 32.

2– يونس درمونة، مرجع سابق، ص27.

3– بول كامبون: شغل منصب مقيم عام بتونس، ركز على نظام الحماية. ينظر : محمد بن الخوجة، مصدر سابق، ص129.

[4]– أسماء بوصري، مرجع سابق، ص15.

وهكذا تجاوزت فرنسا حدود المعاهدتين اللتين فرضتا على تونس فرضا فحلت محل الدولة المحمية وحكمت البلاد حكما مباشرا[1]، وأصبح ممثلها الحاكم المستبد والرئيس الأعلى للإدارة التونسية[2].

[1]– الحبيب ثامر، مرجع سابق، ص30.

[2]– للمزيد حول بنود اتفاقية المرسى ينظر الملحق رقم 4.

الفصل الثالث: ردود الفعل الأولية

* **المبحث الأول:** ردود الفعل الداخلية.
المطلب الأول: المقاومة في الشمال.
المطلب الثاني: المقاومة في الساحل والوسط.
المطلب الثالث: المقاومة في الجنوب.
* **المبحث الثاني:** ردود الفعل الخارجية.
المطلب الأول: رد فعل الدولة العثمانية.
المطلب الثاني: رد فعل دول المغرب العربي.

الفصل الثالث: ردود الفعل الأولية على الحماية الفرنسية على تونس

المبحث الأول: ردود الفعل الوطنية

المطلب الأول: المقاومة بالشمال

بعد أن سيطرت القوات الفرنسية على تونس على إثر معاهدة باردو المفروضة على الباي في 12 ماي 1881م ، أصبحت تونس بموجبها محمية فرنسية، لا يحق لأي دولة أجنبية التدخل في شؤونها، وبعد خضوع الباي الذي كان يعتبر صاحب السلطة الشرعية في البلاد، أصبحت مهمة السيطرة الفرنسية على تونس يسيرة، حيث قام جيشه بالوقوف إلى جانب المحلة الفرنسية ضد المقاومين، وقد عبر السكان التونسيون عن رفضهم للاحتلال بالمقاومة المسلحة التي بدأت كفاحها من أول يوم دون أن تنتظر إشارة أحد محاولة إعاقة تقدم الجيش الفرنسي الذي كان في طريقه للتوغل داخل البلاد برا وبحرا.

وقد عرفت المقاومة التي تعتبر كرد فعل طبيعي للشعب التونسي إنتشاراً واسعا عبر البلاد فكانت في الشمال و الوسط والساحل وصولا إلى الجنوب.

حيث جاءت الانطلاقة الحقيقية للمقاومة البارزة بشكل عملي بعد أن عقد اجتماع" 15 جوان 1881 م"، وضم القبائل الرافضة للاحتلال،[1] وكان برئاسة علي بن خليفة [2] في جامع عقبة بن نافع بالقيروان[3]، وقد عبر الحاضرون عن مواصلة الكفاح للنهاية وقرروا ربط صلات مع حكومة طرابلس وأوفدوا إليها عدد من المبعوثين. [4]

---

[1]– الشيباني بنبلغيت، مرجع سابق، ص216.

[2]– علي بن خليفة: (1807–1884م) أحد أبطال المقاومة التونسية، من عرش نفات، أعلن الثورة ضد الباي والحماية شارك في عدة معارك أهمها معركة صفاقس، ينظر. أسماء بوصري، مرجع سابق، هامش2،ص 23.

[3]– القيروان: مدينة في وسط البلاد التونسية تبعد مسافة156 كيلومتر عن مدينة تونس، ينظر: محمد الطالبي، **دائرة المعارف التونسية**، عدد خاص،بيت الحكمة،تونسي،ص137

[4]– أحمد القصاب، مرجع سابق، ص26.

وكانت في طليعة المقاومة قبائل" بني خمير" وسكان الجبال عموما في شمال البلاد في شمال البلاد، وقد صرحت سلطات الاحتلال الفرنسي قائلة " أن أفراد هذه القبائل قد إستماتوا في الدفاع طوال ساعات عديدة ولم يوقفوا القتال إلا بعد أن تكبدوا خسائر فادحة".[1]

فلما إنتشر خبر وصول السفن البحرية الفرنسية إلى ميناء "طبرقة "حتى هب متطوعون من "أولاد بوسعيد "و"الحوامدة" و"أولاد عمر" بقيادة شيوخهم لمقاومة الأعداء، مما أعاق قوات الاحتلال من الاستيلاء على المدينة في 26 أفريل 1881 إلا بعد قصفها، أما قبائل" بني خمير" فتصدت لكتيبة الجنرال" فانسندون VINCENDON" في 26 أفريل القادمة من الجزائر.[2]

وقد واصل الجنود اللذين فروا من معسكر" علي باي " في 29 أفريل للدفاع عن موطنهم إثر إحتلال سوق الأربعاء، مدعمين بذلك قبائلهم: أولاد بوسالم، الشباحية وعمدون، كما شهد "سهل بوسالم" في 30 أفريل معركة عنيفة في منطقة " بني بشير" أسفرت عن إستشهاد حوالي 150 تونسي وظهر خلال هذه المعركة تفوق قوة النار الفرنسية أمام شجاعة المقاتلين التونسيين.[3]

وقد تواصلت مقاومة التونسيون يدافعون ويقاومون التدخل العسكري الفرنسي بالشمال بعد إنزال قوات مسلحة فرنسية ببنزرت مع القائد العام " بريار" التي توجهت للعاصمة في 12 ماي رغم مقاومة قبائل" مقعد وهذيل"، وإحتلت القوات الفرنسية "ماطر" في"08 ماي" و"باجة" في "20 ماي"، حيث عرفتا القبيلتين برفضهما للغزاة وإستجابتها لنداء المقاومة، وهذا ما صرحت به السلطات الفرنسية نفسها قائلة:" أن قبيلة مقعد كانت برمتها في حالة

---

[1]– علي المحجوبي، مرجع سابق،ص46.

[2]– علي المحجوبي، مرجع نفسه،ص46

[3]– خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص23.

عصيان في 12 ماي وإنتشر أفرادها في سهل"ماطر" حيث إلتحق بهم متطوعون من "هذيل" و"بجاوة "ومن "مشيخة العرب" وجزء من سكان المدينة".[1]

وبذلك لم تتمكن قوات الاحتلال من السيطرة نهائيا على الوضع وحمل تلك القبائل على الخضوع إلا في شهر جوان[2]، فقد خضع وإستسلم العديد فمنهم من سجن وهناك من أرغم على دفع غرامة حربية قدرها "12.000 فرنك "وأجبروا على تسليم أسلحتهم للعدو.

وكان الاتصال مستمرا ومنظما بين شيوخ القبائل المجاهدة، إذ حاول كل من" علي بن خليفة "قائد " نفَات" و"الحاج علي الحراث" شيخ أولاد وزاز " فراشيش" و"أحمد بن يوسف"قائد أولاد رضوان " همامة" وآخرون، تنسيق جهودهم وتوحيد أعمالهم مكونيين بذلك شبه مجلس قيادي لتسير المقاومة، فإتسعت رقعتها بسرعة وإمتدت إلى قبائل أخرى، وفي هذه الظروف قبلت القبائل قيادة "علي بن خليفة"قائد "نفات" على رأس المقاومة متجاوزين خلافاتهم السابقة. [3]

وقد عرفت هذه الحركة إنتشارا واسعا منذ شهر جوان 1881 م، وأصبح السكان يعيشون في حالة هيجان فاضطر الكثير من القياد إلى الفرار إلى مدينة تونس خوفا من نعتهم بالخيانة.

وكانت إستراتيجية المقاومة ترمي إلى منع جيش الاحتلال من محاصرة "صفاقس" من جهة البحر، ومنع توغله داخل البلاد، ولهذا الغرض توجه "علي بن خليفة" إلى" صفاقس" لتنظيم صفوف المقاومة. [4]

---

[1]- علي المحجوبي، مرجع سابق،ص46

[2]- التليلي العجيلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي في تونس 1881-1839**، منشورات كلية الآداب، م 2، تونس،1992،ص125.

[3]- شاوش حباسي، مرجع سابق،ص97.

[4]- علي المحجوبي، مرجع سابق،ص48.

وقد شكلت" المحلة" عائق أمام عملية المقاومة ضد الفرنسيين بعد عزيمة الثوار، وكان عددهم في إزدياد مستمر، وشنوا هجومات على المحلَّتين الفرنسية والتونسية وإنتصروا عليهم. [1]

ونتيجة لهذا إزداد الثائرون جرأة وهجموا على محطة القطار حيث أشعلوا النار في محطة "وادي الزرقاء "في 30 ديسمبر. [2]

في حين إرتفعت الأصوات تنادي:" إن الصادق باي باع الوطن للرومي، فاحملوا السلاح في وجهه ووجه أعوانه وأطردوا الرومي من البلاد"[3] ، وهذا ما يؤكد أن المقاومين التونسيين كانوا يحاربون على جبهتين لا جبهة واحدة وتمثلتا في جبهة الباي من جهة والعدو الفرنسي من جهة أخرى.

وهكذا أكدت المقاومة التونسية في الشمال رفضها القاطع للوجود الفرنسي فأطلقت شرارتها منادية بالثورة والجهاد.

المطلب الثاني: المقاومة بالوسط والساحل:

إمتدت المقاومة التونسية إلى الوسط والساحل، وبعدما كانت إنطلاقتها من الشمال، حيث وصلت أعمال القبائل بالوسط إلى خواص العاصمة وضمت حوالي "500" فارس من "جلاص" و " 2000" جندي من المشاة التابعين لعلي بن خليفة، وشنوا هجومات على بعض الضيعات الفرنسية التي تبعد حوالي 10 كيلومتر عن العاصمة بتاريخ 17 جويلية 1881م[5] وبعد مرحلة التعبئة مر المقاومون إلى العمل على منع جيش الاحتلال من التقدم، وفي 5 أوت إتجه عدد كبير من قبيلة جلاص من مدينة القيروان نحو الشمال، حيث أغاروا بضواحي باردو على قطيع الإبل الذي يملكه الباي[4]، حيث إنضم إليهم عدد

---

[1]- الشيباني بنبلغيت، مرجع سابق، ص217.

[2]- أحمد القصاب، مرجع سابق، ص34.

[3]- أسماء بوصري، مرجع سابق، ص24.

[4]-علي المحجوبي، مرجع سابق،ص48.

كبير من الجنود النظامين الذين فروا من جيش الباي للدفاع عن بلادهم، وقد نشط هؤلاء الجنود في أربعة مراكز للمقاومة "بالقلعة الكبرى" و"جمَّال" و"بنَّان" و"قصور الساف" يقودها تباعا الساسي سويلم والحاج علي بن خديجة، وقد برز جنود القلعة بصفة خاصة في "معركة الأربعين" التي إستشهد فيها الساسي سويلم، وكانت نتيجة المقاومة هناك عرقلة زحف القوات الفرنسية داخل البلاد. [1]

وإستمر المقاومون في مرحلة الهجوم على القوات الفرنسية، ففي سبتمبر 1881م قامت قوات جلاص والهمامة والمثاليث وأولاد سعيد بالقيام بمناوشات بمنطقة زغوان.

وقد تجمع جنود الساحل لمنع القوات الفرنسية من الدخول للساحل ودارت معارك عنيفة أشهرها معركة "وادي لايا" والتي إستشهد فيها علي بن عمارة،[2] ومحمد الهنديلي زعماء المقاومة في الجهة. [3]

وكرد فعل على هذه الأعمال أوقف الجنرال صاباتيية "SABATTIER" خمسة عشر من أعيان زغوان كرهائن، وفرض غرامة تقدر بـ 200 قفير من الشعير و 100 رأس بقر و 200 خروف على سكان مدينة زغوان اللذين اتهمهم بالتواطؤ مع المقاومين وإشترط تسليم الغرامة في خراف 48 ساعة مهددًا بقتل الرهائن.

و هذا ما أجبر المقاومون التخلي عن طريقة الهجوم المباشر لعدم قدرتهم على مواجهة القوات الفرنسية، التي تفوقهم عددًا وعدّة، وإنصرفوا إلى مراقبة المسالك التي تؤدي إلى القيروان لمنع الاستعمار من التقدم نحوها، فتمركزت قوات جلاص بقيادة"

---

[1]- شاوش حباسي، مرجع سابق، ص97.

[2]- علي بن عمارة (1881-1840) ولد بسيدي عمر بقبيلة جلاص، قاد المقاومة بالوسط والساحل التونسي، ارتبط اسمه بمعركة وادي لايا توفي سنة1881، ينظر:أسماء بوصري،مرجع سابق ، هامش 3، ص27.

[3]- الشيباني بن بلغيث، مرجع سابق،ص221.

الحاج حسين بن مسعى" في الطريق الرابط بين "زغوان" و"القيروان "وإستمرت قوات علي بن عمارة بين" سوسة والقيروان". [1]

إلا أن الفرنسيين وضعوا خطة خاصة للسيطرة على "القيروان" نظرا لمعرفتهم بأهمية هذه المدينة ومكانتها في نفوس المسلمين إضافة إلى أنها مركز تجمع القبائل التي تعاهدت على الاستمرار في الثورة ضدهم.

وكانت الخطة تفضي دخول المدينة من ثلاث جهات تمثلت في:

1- فرقة تحركت من زغوان.

2- فرقة جاءت من سوسة بعد قمعها لثوار القلعة الصغرى .

3- فرقة جاءت من الغرب تجمعت وحداتها في الجزائر بتبسة[2].

بيد أن المقاومة استسلمت في أكتوبر 1881م، فلم تحاول الصمود في وجه المستعمر، بسبب خسارة الكثير من المواقع التي كانت تمثل خط حماية القيروان.

وبعد أن تمت السيطرة على "القيروان" تفرَّق رجال المقاومة وتشتتوا فواصل بعضهم الكفاح وإلتحقوا بعلي بن خليفة في الجنوب، في حين خضع أغلبهم لقوات الاحتلال الفرنسي، أما البعض الآخر فهاجر إلى طرابلس متأملين تدخل الدولة العثمانية إلاّ أن أمالهم ذهبت أدراج الرياح.

وهكذا فلم يصمد في وجه المستعمر سوى "علي بن خليفة "وبعض أتباعه إلى أن وافته المنية سنة 1884، حيث كان موته إيذانا بإنتهاء المقاومة ورضوخ كامل الابالة للهيمنة الفرنسية.

---

[1]- علي المحجوبي، مرجع سابق، ص51.

[2]- الشيباني بنبلغيث ،مرجع سابق، ص222.

وعلينا أن نذكر أنه من أسباب إستسلام سكان" القيروان" بتاريخ 26 أكتوبر 1881، يعود إلى "محمد المقداد المرابط"[1]. الذي كان يدعم قوات المحتل[2]، فهو المسؤول الأول والوحيد عن إستسلام المدينة، بحيث عمل زرع الرعب في أوساط السكان.

وما زاد الطينة بلة هو شيوع خبر إحتلال مدينة الكاف وقد عمل "محمد المرابط" على سجن كبار تجار "القيروان حتى لا ينظموا للمقاومة وإجبار السكان على الإستسلام.

المطلب الثالث: المقاومة في الجنوب التونسي:"

1-المقاومة في صفاقس:

كانت مدينة "صفاقس" إحدى قلاع المقاومة الصلبة منذ بداية الإحتلال، فبعد فشل المقاومة في كل من الساحل والوسط إنظم المقاومين إلى الجنوب لتنظيم صفوف المقاومة هناك.

وخلال شهر جوان 1881، كانت الشائعات تدور حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد، إضافة إلى الاضطرابات التي قام بها عامة السكان بالإشتراك مع جمع من قبيلة "المثاليث" حيث أرست باخرة السلطات الفرنسية " الشكال LE CHACAL" بصفاقس في 27 جوان 1881 م بغرض حماية الأوربين من غضب السكان وصيانة المدينة. [3]

---

[1]- محمد المقداد المرابط : عامل في القيروان وجلاص ،سافر مع أحمد باي الى فرنسا 1846م،عزل من منصبه من طرف أحمد باي وصودرت أملاكه ثم أعاده الصادق باي الى منصبه، ينظر: محمد الطويلي، **دراسات عن الحركة الاصلاحية بتونس**، دط ،سعيدان للطباعة والنشر، تونس ،1992 ،ص76.

[2]- أسماء بوصري، مرجع سابق، ص32.

[3]- علي المحجوبي، مرجع سابق، ص48.

وقد أدى هذا إلى ظهور موجة غضب عارمة في أوساط السكان وفي يوم 28 جوان هاجموا بمعية جمع من المثاليث قنصلية فرنسا وأطماح المقاومون بالعلم الفرنسي، كما ضربوا نائب القنصل القنصل الفرنسي. [1]

كما هاجموا ممثل الباي" حسونة الجلولي" عامل صفاقس وقرروا عدم الإعتراف بسلطته.

وقد تأسست لجنة دفاع عن المدينة بقيادة "محمد الشريف"؛ تضم 50 عضو بمساندة الشيخ "محمد كمون"[2]، والتف حولهم عدد كبير من الأعراب بتعزيز المقاومة، وعند وصول "علي بن خليفة"إلى صفاقس في بداية شهر جويلية ألتف حوله عدد كبير من السكان، وبإعتباره الرجل الوحيد القادر على حماية السكان وأملاكهم من النهب، كما عرفت عليه مسائل لجنة الدفاع العويصة، ويفضل الدعم الذي لقيه من قبائل نفات والمثاليث أصبح القائد الفعلي للمدينة وإعترف السكان بنفوذه وسلطته.

فرض الحصار على المدينة بالتعاون بين الدول الأوربية الكبرى فأرسلت هذه الدول سفنها المسلحة لقذف المدينة والميناء بالقنابل، إلا أن البوارج الأوربية إضطرت إلى البقاء بعيدًا على السواحل التي كانت غير صالحة لإرساء السفن، كما أن قذف المدينة بالقنابل لم يجدي نفعًا بسبب أسوارها وأبراجها المحصنة، فلم تزعزع المقاومة هناك[3]، حيث إشتدت شرارة الثورة وهب السكان يدافعون بصرامة مما صعب الأمور للسكان أمام هجمات العدو المتكررة.

إستمر الأسطول الفرنسي في قصف المدينة وتبع إحتلالهم لصفاقس إحتلال مدن أخرى "سوسة" في 11 سبتمبر و في 6 أكتوبر إحتلت" قفصة"، وكان التونسيون يشد ساعدهم في الاحساس بشخصينتهم القومية والروحية مما زادهم صمودا إلا أن المقاومة

---

[1]- الشيباني بنبلغيت، مرجع سابق، ص219.

[2]- محمد كمون (1827-1901م) من أبناء مدينة صفاقس شارك في معركة صفاقس، هاجر مع عائلته إلى طرابلس إثر كارثة الوضع، ينظر: أسماء بوصري، مرجع سابق،هامش1، ص36.

[3]- أحمد القصاب، مرجع سابق، ص 27.

التي أعلنها الشعب التونسي لم تصمد طويلا أمام هجمات الأسطول الفرنسي حيث كان بطش المحتل عنيفا ومتوحشا[1]، وقد بلغ زحف الاسطول الفرنسي أوجه يوم 14 جويلية حيث ضم 17 سفينة حربية و 6000 جندي، فسقطت مدينة صفاقس يوم 16جويلة 1881م، بعد قصف دام لعدة أيام[2]، وهكذا أسهمت مدينة صفاقس في الكفاح المسلح ضد الاحتلال فلم يتوقف كفاح مواطنيها إلا بعد أن تكبدوا خسائر فادحة بسبب إمتلاك فرنسا الأسلحة العصرية التي إستطاعت من خلالها تدمير قوة المواطنين، وعلى الرغم من الطابع القبلي للكفاح إلا أن روح التضامن والتلاحم الوطني كانت قائمة. [3]

وهكذا كانت المقاومة الصفاقسية، فلم تخضع إلا بعد أن دمرت تدمير بعد إحتلالها برا وبحرًا[4] ، ثم إنتقل المجاهدون من هذه المدينة يتقدمهم الحاج" صالح بن خليفة "شقيق "علي بن خليفة" نحو "قابس" لتنظيم المقاومة بهذه المدينة.

2-المقاومة في قابس:

بالرغم من سيطرة الاستعمار الفرنسي على كل شيء فإن الشعب التونسي لم يرضخ ولم يقبل بالمذلة والهوان بل قاوم ولم يبخل رغم بدائية السلاح الذي كان في أيدي المجاهدين، وبالرغم من إحتلال صفاقس إلا أن هذا لم يضع حد للمقاومة حيث إنسحب علي بن خليفة مع أتباعه وإستقروا بوادي " بودران"[5]، وكان على إتصال دائم مع رجال

---

[1]- عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تق، سامي الجندي، ط1، دار القدس،بيروت،1960،ص06.

[2]- شاوش حباسي، مرجع سابق، ص 97.

[3]- محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي المعاصر**، ط1، الدار العربية للموسوعات ، بيروت2014،ص37.

[4]- الحبيب ثامر، مرجع سابق، ص30.

[5]- بودران: تبعد عن المدينة التونسية،حوالي 30 كيلومتر، اشتهرت بأنها الأحسن في مراعي الأغنام وجودة الخرفان، ينظر: الحبيب ثامر، مرجع سابق،ص255.

جلاص، وكانت مدينة قابس تتركب من قريتين " المنزل" و"جارة"، وقد أظهر أهالي المنزل العزم على مواصلة المقاومة إلى النهاية، أما سكان جارة فكان حماسهم أقل. [1]

وقد كان أهالي قابس يتوقعون قدوم الأسطول الفرنسي إلى مدينتهم وفي الحقيقة كان ظنهم في محله، فلم يأتي يوم 21 جويلية 1881م، إلا وأرست الباخرة الحربية الفرنسية بهذه المدينة، وقد طالب قائدها توضيح الأهالي لموقفه إزاء قواته المحتلة، وعقد إجتماع في دار خيفة " المنزل" حضر فيه مفتي وقاضي هذه البلدة وكذلك أعيان" جارة" يتقدمهم الحاج أحمد بن جراد وكيل جمعية الأحباس ، ودعا هذا الأخير إلى الخضوع لقوات الاحتلال بإسم الواقعية، فرض الاقتراح وقوبل بالسب والشتم، ومما زاد في إصرار الجماعة بمواصلة المقاومة هو دخول خبر مفاده أن الجيش العثماني قد نزل بطرابلس وأنه سيحل بقابس عن قريب. [2]

ووصل الأسطول الفرنسي إلى قابس وأرسى بميناء المدينة، حيث إستقبل سكان جارة الأسطول الفرنسي مرحبين به، وفي 24 جويلية 1881م، وبدأ يقصف المنزل بالمدافع ولكن ذلك لم يمنع إكتساح المقاومين بطحاء السوق بجارة، حيث دارت بينهم معركة جعلت الفرنسيين يعودون إلى الشاطئ ليحتموا بسفنهم، وفي يوم 26 جويلية أعاد الأسطول الكرة وإحتلوا جارة،[3] ومع ذلك صمد الثوار مدة 4 أشهر واصلوا فيها الهجوم على اللذين تمركزوا بالمدينة من الفرنسيين حيث لم تتمكن القوات الفرنسية من السيطرة الفعلية على هذه المنطقة إلا في شهر نوفمبر 1881م.

أما قفصة فقد إتفق أهلها من مدنيين وجنود على ضرورة المقاومة، ودفعوا نظاما للشرطة، حيث كان للجنود دور مهم إلاّ أنهم لم يستطيعوا التغلب على ضابط البرج الذي

---

[1]- أحمد القصاب، مرجع سابق،ص32.

[2]- علي المحجوبي مرجع سابق، ص50.

[3]- الشيباني بنبلغيت، مرجع سابق،ص220.

يقي مواليا للدولة ولم يقدم المساعدة للمقاوميين بالرغم من أنه اتهمهم بالاتفاق معه الفرنسين لدخول المدينة، وكان من أشهر الضباط المشاركين بدورهم الشاوشي إسماعيل بن محمد والملازم محمد بن أحمد والصاغ عثمان بالإضافة إلى المفتي والقاضي والأعيان. [1]

وما يجب التنويه إليه هو أن المقاومة المسلحة للاحتلال الفرنسي كانت نابعة بالدرجة الأولى من سكان الأرياف والجبال وسكان القرى فقد إستمات هؤلاء في الدفاع ولم يوقفوا القتال إلا بعد أن تكبدوا خسائر فادحة ورغم الطابع القبلي للكفاح المسلح إلا أن روح التضامن والاتحاد الوطني كانت تحدو بمشاعر الأهالي للدفاع عن الوطن بعد أن إستسلم الباي وأعوانه. [2]

أما سكان المدن كالقيروان وبنزرت وباجة وغيرها.. إستسلموا للقوات دون مقاومة وفي تونس العاصمة المحاولات التي قام بها العربي زروق المقاومة الوحيدة التي تذكر. [3]

في حين أن سكان المدن شهدوا حالة خمول تام أمام قوات الاحتلال ويمكن التعبير عنها أنها نزعة الحضر فكانت هذه الطبقات المحظوظة لا تريد الدخول في صراع غير متكافئ مع قوات الاحتلال حتى لا تتعرض مصالحها وممتلكاتها إلى الأخطار.

وقد كانت قلة التوازن بين الطاقة العسكرية الفرنسية وبين قوة القبائل سببًا في فشل المقاومة التونسية؛ وذلك أنها إعتمدت في رد فعلها على قواها الذاتية فقط، فالحركة الوطنية التونسية إشتعلت نارها لمدة قصيرة في البداية 1881–1882 ثم عقب تلك الانتفاضة صمت طويل لمدة ربع قرن تقريبا إلى غاية 1907 حيث تكونت المقاومة على أسس جديدة. [4]

---

[1]– الشيباني بنبلغيت، مرجع سابق،ص220.

[2]– محمد علي داهش، مرجع سابق،ص45.

[3]– علي المحجوبي، مرجع سابق،ص56.

[4]– محمد الهادي الشريف، مرجع سابق،ص 111.

المبحث الثاني :ردود الفعل الخاريجية

المطلب الأول: رد فعل الدولة العثمانية

عندما بلغت أخبار وصول الجيش الفرنسي إلى الحدود التونسية مقر الباب العالي طلب "عاصم باشا" وزير خاريجية الدولة العثمانية من سفرائه في كل من باريس ولندن لمعرفة وجهات نظر البلدين بخصوص ذلك إلا أن الأنباء التي وصلته كانت تستبعد فكرة الاحتلال الفرنسي لتونس[1] .

وكان قد أعلن حكام تونس أنهم حاضرون لمعاقبة المعتدين من القبائل[2]، وفي 10افريل 1881 م اجتمع مجلس الوزراء العثماني واتخذ قرارا نص على أن "الحكومة أبدت ارتياحها للاجراءات التي اتخذها باي تونس لمعاقبة المعتدين كما أكد الباب العالي سلطته على الولاية والمحافظة على الامتيازات التي يتمتع بها في تونس "[3].

وقد أبلغ وزير خارجية فرنسا الباب العالي في 11 افريل بعد أن وصلته قرارات المجلس الوزاري العثماني "أن الحكومة أرسلت قواتها إلى الحدود التونسية ويطلب من الباي التعاون من جهته على معاقبة المعتدين وأن حكومة فرنسا ليس لها النية في الاحتلال محاولا بذلك اقناع الباب العالي أن الغرض هو تأمين الحدود كما أن الوزير الفرنسي إعترف بالجانب الروحي للعلاقات بين السلطان و تونس ولكنه رفض تبادل وجهات النظر مع الدولة العثمانية بخصوص المسألة التونسية[4].

ونظرا لهذا قدمت الدولة العثمانية إحتجاجا على إعتداء فرنسا على ولاية من ولايتها لدى الدول الكبرى[5]، فسلم ممثل الباب العالي قرار الحكومة العثمانية يوم 11 افريل إلى

---

[1]–محمد عصفور سلمان ،مرجع سابق،ص6

[2]–محمد بيرم، مصدر سابق،ج 3، ص128

[3]محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص7

[4]محمود شاكر ،**التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصرلبلاد المغرب** ،ج14 ط2 المكتب الاسلامي بيروت 1996 ص124

[5] محمد عصفور سلمان ،مرجع سابق،ص8

الكونت "مافي Maffai "مساعد وزير الخاريجية الايطالي الذي صرح بان "الحكومة الايطالية لا ترغب في غير المحافظة على الوضع القائم بتونس وأنه إذا كانت فرنسا تسعى إلى الإستيلاء على التراب التونسي فان ايطاليا لن تعلن عليها الحرب لمنعها ولكن ذلك من شأنه حتما أن يلحق مضرة كبيرة بالعلاقات القائمة بين الحكومتين "[1]

أما حكومات ألمانيا والنمسا وروسيا القيصرية لم تكن تهتم بأمور تونس في حين لم يكن رد السفير الألماني في اسطنبول مرضيا على الحكومة العثمانية، وبخصوص سفير النمسا فلم يتنازل حتى لمقابلة ممثل الحكومة العثمانية .

وفي هذه الأثناء كتب محمد الصادق إلى الصدر الأعظم" سعيد باشا" ما يلي "أن الحكومة التونسية قد أولت المسألة شيئا من الخطورة ... ودخول الجيش الفرنسي الأراضي التونسية سوف يؤدي دون شك إلى إضطرابات خطيرة وذلك أن الأهالي المدفوعين بشعور وطني سوف يستنجدون بإخوانهم وهذا من شأنه أن يفسح المجال للجيش الفرنسي بالانتشار في البلاد وإحتلالها ... أننا نتوقع دخول الجيش الفرنسي من يوم لأخر وقد جددت إحتجاجي لدى قنصل فرنسا واليوم أسارع بإعلام سموكم حتى تتخذوا الإجراءات التي يمكن أن تجنبنا المصائب وفي الوقت نفسه ترسمون لي خط السلوك"[2].

وفور وصول هذه البرقية قرر مجلس الوزراء العثماني ضرورة التفاوض مع فرنسا وفي حالة رفضها يجب اللجوء الى اقناع الدول الكبرى بحقوق الدولة العثمانية في تونس إن قوات الجيش الفرنسي إخترقت التراب التونسي يوم 24 افريل 1881 م وإحتلت الكاف وطبرقة .

[1]– محمد عصفور سلمان، مرجع سابق ،ص ص 8، 9

[2]– محمد عصفور، مرجع نفسه، ص9

كما أرسل باي تونس في 27 افريل نداء إلى الدول التي وقعت على مؤتمر برلين 1878 م، قدم فيه إحتجاجا بإسمه وبإسم السلطان ضد القوات الفرنسية وختم نداءه متوسلا إليه لإنقاذ تونس وحتى بعد أن نزل الفرنسيون في بنزرت ظل الباي يناشد الحكومة البريطانية رغم موقفها الصريح في تأييد فرنسا إلا أن نداءه لم يلقى لها صدى لدى الدول الأوربية[1].

وفي يوم 5 ماي أرسل الباي رسالة أخرى إلى السلطان العثماني يناشده إغاثة تونس في نداء مؤثر كتب فيه : "لقد وضعت مصيري ومصير الولاية بايدي الصدر الأعظم والسلطان أننا نسترحم باسم الإنسانية... المساعدة من جلالتكم "[2].

وعلى ضوء ذلك إتفق رئيس وزراء بريطانيا التفاهم مع ممثلي الدول الأوربية على الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف إلا أن فرنسا كانت قد اتخذت الإجراءات اللازمة لفرض الحماية على تونس[3].

وبالتالي فاستصراخ الدولة العثمانية لم يجد نفعا وذلك أن فرنسا لم تعلن عن عملها في تونس إلا بعد أن لمست أفكار أغلب الدول الكبرى فوجدتهم غير معارضين لها[4] .

والدولة العثمانية لم يكن في استطاعتها عمل شيء حاسم للوقوف أمام الغزو الفرنسي وهي التي وقفت عاجزة أمام غزو الجزائر سنة 1830 م، فكيف بها بعد أن مضى نصف قرن ازدادت فيه ضعفا فأصبح تدخلها أبعد عن التحقيق .

---

[1]– صلاح العقاد، مرجع سابق، ص187 .

[2]– الشيباني بنبلغيث، مرجع سابق،ص214 .

[3]– محمد عصفور سلمان، مرجع سابق،ص10.

[4]– محمد بيرم، مصدر سابق،ج3 ص 130.

وما يجب التنويه به هو أن الدولة العثمانية لم تعترف بالوضع الذي فرضته فرنسا على تونس الى غاية 1924 م إثر معاهدة لوزان حيث تنازلت عن جميع حقوقها للشعب التونسي وحده[1] .

المطلب الثاني : رد فعل دول المغرب العربي

1 _موقف الجزائر:

وقف الشعب الجزائري مؤيدا ومتضامنا تجاه قضايا الاقطار العربية خاصة القضية التونسية ، فكان الجزائريين بمختلف فئاتهم و طبقاتهم الاجتماعية ضد الاحتلال الفرنسي لتونس رغم ان هذا الاحتلال كانت انطلاقته من الجزائر .

كان الفرنسيون على علم بموقف الجزائر المؤيد للقضية التونسية خاصة بعد تجربة صمودهم في المقاومة داخل الجزائر لمدة نصف قرن كامل من الزمن آنذاك، ولهذا عمل الاستعمار الفرنسي على إضعاف الجزائريين بمختلف الوسائل قبل الشروع في احتلال تونس. [2]

إعتقد الفرنسيون أن السياسة الزجرية القاسية التي مارستها على الجزائريين ستحول دون مشاركتهم في مقاومة الاحتلال الفرنسي لتونس، لكن اعتقادهم لم يكن في محله حيث أعلن الجزائريون غضبهم وحملوا السلاح مع إخوانهم التونسيين في مختلف جبهات القتال والمقاومة على طول منطقة الحدود وفي أعماق البلاد التونسية وداخل الجزائر نفسها في إطار أشغال جزء من القوات الفرنسية بها وعرقلة الغازية منها داخل تونس لتمكين التونسيين من الكر والفر[3] .

---

[1]–يونس درمونة ، مرجع سابق ،ص18

[2]–يحي بوعزيز ،"**دور تونس في دعم حركات التحرر في الجزائر وموقف الجزائريين من احتلالها عام 1830** " ،**مجلة الثقافة** ،ع12،70 جويلية –أوت 1982 ،ص50.

[3]– يحي بوعزيز، مرجع نفسه، ،ص 52

وخلال شهر أفريل 1881م نظم الجزائريون العديد من القوافل التي كانت تحمل الأسلحة والذخائر دعما لاخوانهم التونسيين ،كما قدم اللاجئون الجزائريون بالوقوف إلى جانب المقاومون التونسيون في مقاومتهم للمحتل الفرنسي في جزيرة طبرقة ،جبال الخمير، شتاتة والفراشيش[1].

كما ظهر دعاة جزائريون وتونسيون في واحات واد سوف وتقرت يحثون الناس على حمل السلاح لتقديم يد العون للمجاهدين التونسيين،فإضطرت السلطات الفرنسية إلى فرض مراقبة مشددة على مناطق الحدود وزرعت عملاءها في الواحات الجنوبية للتصدي لهؤلاء الدعاة.

يبدو لنا من خلال ما سبق ذكره أن الجزائر طوال عام 1881م ، مثلت مسرحا للاضطرابات والقلاقل والعمليات العسكرية معبرين بذلك عن رفضهم ونقمتهم للاحتلال الفرنسي لتونس العدو المشترك بينهم ،فشاركوا إخوانهم التونسيين في العمليات العسكرية المتعددة رغم قلة الإمكانيات والسياسة الزجرية التي مارستها السلطة الاستعمارية الغاشمة دون أن ننسى وضعية الجزائر التي لم تكن تختلف كثيرا عن وضع تونس وتزامن احتلالها مع قيام مقاومة الشيخ بوعمامة 1881م.

2_موقف طرابلس الغرب:

أن موقف الحكومة الطرابلسية لم يختلف عن الموقف الجزائري إزاء الاحتلال الفرنسي لتونس،ففي الوقت الذي كان الشعب الجزائري يعبر عن رفضه للاحتلال حدثت مظاهرات في طرابلس ترفض من خلالها هي الأخرى فرض الحماية على تونس وتفتح أبوابها لاحتضان المقاومة التونسية[2] .

---

[1]– جميلة غريزي ،لامية بن عمر ،**قضايا تونس وتضامن الجزائريين معها من خلال_جريدة المنار الجزائرية (1951– 1954**مذكرة لنيل شهادة الماستر ،اشراف عبد العزيز وابل ،جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة 2016 –2017، ص75.

[2]– رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، دط، دار الدراسات والبحوث الانسانية ،1996ص142.

وكان قد قرر قادة المقاومة التونسية ربط صلات مستمرة مع حكومة طرابلس وأوفدوا إليها عددا من المبعوثين معلنين خروجهم عن طاعة الباي[1]،حيث كان نجاح المقاومة التونسية مرهون بتدخل الحكومة الطرابلسية.

وقدعملت طرابلس على فتح المنافذ البرية في وجه المقاومين بعد تشتت المقاومة في تونس وإندحارها،وبذلك إنتقل الثوار الى مركز النفوذ العثماني التي يمكن للقتال أن ينطلق منها على أسس جديدة[2]

شكلت هجرة الثوار إلى طرابلس قلقا كبيرا لدى الحكومة الفرنسية والتي إتبعت عملت على إضعاف حركة المقاومة في البلاد التونسية وإجبار الثوار على العودة إلى تونس بالقوة واللين،كما عملت على توزيع منشورات على المهاجرين وتحريضهم بواسطة الباي على الرجوع إلى أوطانهم وقد إستطاع "فيرو féraud" قنصل فرنسا بطرابلس بايعاز من "كانبون " اخضاع أخ علي بن خليفة "محمد بن صالح بن خليفة الذي قبل التخلي عن المقاومة مقابل بعض الامتيازات والتحق بفيرو .[3]

[1]– احمد القصاب، مرجع سابق، ص26

[2]– محمد الهادي الشريف،مرجع سابق، ص112

[3]– علي المحجوبي ،مرجع سابق، ص100

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع **الحماية الفرنسية على تونس بين (1881 –1883 م) و ردود الفعل الاولية** خلصنا الى نتائج نجملها فيما يلي :

✓ إن المتتبع لتاريخ تونس في الفترة الحديثة والمعاصرة يجد أن تونس وقعت تحت الاحتلال الفرنسي بعد العديد من الموآمرات الدولية والتي تجسدت في مؤتمر برلين 1878م ،حيث أدت طموحات فرنسا لاحتلالها إلى هيجان الدول الكبرى وعدم تركها لفرنسا وحدها ،فظهر تنافس دبلوماسي بين هذه الدول صعب على تونس الدفاع عن نفسها إذ أحدثت لها إرتباكات مالية وإضطرابات داخلية .

✓ حتم الوضع الاقتصادي والمالي لتونس ولوجها إلى باب الإفلاس المالي الأمر الذي إستغله الأوروبيين سنة 1869م بإنشاء لجنة مالية دولية لمراقبة مالية واقتصاد تونس مراقبة مباشرة ،والهدف من ذلك هو تعميق النفوذ السياسي الأوربي وبالأخص الفرنسي والاستعداد لقطف الاجاصة الناضجة على حد تعبير بسمارك.

✓ كان أسلوب فرض الحماية على تونس صيغة لتجربة مغايرة عن التي إتبعتها في ضم الجزائر التي كلفتها خسائر باهظة في الأرواح والأموال ،حيث حكمت البلاد حكما غير مباشر بواسطة السلطة التقليدية بإبقائها في مناصبها ومراقبتها عن كثب .

✓ إن بناة الحماية إعتبروا هذا الشكل من المراقبة الغير مباشرة أقل تكلفة وأكثر مصلحة ومنفعة من غيره من الأنظمة الاستعمارية باعتباره نظاما يعطي للحكومة الفرنسية جميع الصلاحيات لتنظيم شؤون البلاد التونسية .

✓ لم تكن معاهدة الحماية الفرنسية على تونس 1881م إلا إقرارا للأمر الواقع وتتويجا لجهود متواصلة منذ سنين سبقت من التدخل السياسي والمالي غير مشروع فجاءت المعاهدة لتمثل إنهاء لمرحلة وبداية مرحلة جديدة لا غير.

✓ قابل نظام الحماية الفرنسية في تونس مقاومة شعبية مسلحة،أعلن من خلالها الشعب التونسي رفضه القاطع للاستعمار الذي عبر الحدود يوم 12 أفريل 1881 م ولم يبخل رغم بدائية السلاح الذي كان في أيدي المجاهدين عن تقديم ألآلاف الشهداء حيث كانت تضحيات الحركة الوطنية في تونس كأي حركة نضالية.

✓ تلخص الموقف العثماني إزاء الغزو الفرنسي لتونس في مناقشات دبلوماسية وبرقيات احتجاج رسمية بين الباب العالي وفرنسا إلا أن كل احتجاجات الدولة العثمانية ومناشدتها للدول الكبرى لم تجد نفعا ،والجدير بالذكر أن تركيا لم تعترف لفرنسا بالوضع الذي فرضته على تونس حتى سنة 1924 م اثر معاهدة لوزان حينما تنازلت عن جميع حقوقها للشعب التونسي وحده.

✓ إنبثق عن احتلال فرنسا لتونس غضب شديد في أوساط المجتمع الجزائري لأنها كانت تمثل لهم الوطن الثاني والملجأ الذي يلجأون إليه عندما تعوزهم وسائل المقاومة ،وقد أدرك الفرنسيون موقف الجزائريين وكانوا يتوقعون إشتراكهم مع إخوانهم التونسيين في مقاومتهم فعملوا على قهرهم قبل إنجاز الحملة عام 1881م، ومع ذلك لم يكن هذا كافيا لقتل روح المقاومة في نفوس الجزائريين اللذين قدموا ما بوسعهم لمساندة إخوانهم التونسيين.

الملاحق

الملحق رقم 01 المجبى[1]

مضاعفـــة «المجبـــى»

1) مجلس الباي ينظر في رفع الجباية

« ثمّ جمع الباي رجال مجلسه الخاص وتكلّموا في شأن زيادة الدخل مرارا عديدة، مع الإعراض عن (...) تنقيص المصروف كلّ الإعراض، ومن حام حوله رشقته سهام الاعتراض، حتّى قال أمير الأمراء أبو عبد الله حسين رئيس المجلس البلدي، وهو من أفراد المجلس الخاص، بلسان فصيح : *يا سيّدي إنّ هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد، وهي من الموجود الآن في خطر، فحالها كحال البقرة إذا حُلب ضرعها حتى خرج الدم، فهي الآن (...) ينزو ضرعها بالدم، وولدها بمضيعة، والعطب أقرب إليها من السلامة.*»

وذلك أنّ هذا المجلس الخاص مختلف الإنظار، (...) ومنهم من يرى أنّ الرعية لاسيما العربان، في ثروة وغنى، لقلّة ما يلزمهم من مصارف الحواضر، (...) ومنهم من يرى أنّ العربان إذا كثر مالهم ساء حالهم، وفي ثقل الجباية خضد لشوكتهم وكبح لهم عن العصيان (...)».

2) قرار مضاعفة «المجبى» أو«الإعانة»

«ولم يزل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الامر العظيم والمرتقى الصعب، إلى أن قال بعض من يشار إليه في هذا المجلس (...) «إنّ الرأي سهل، وهو أن مال الإعانة يزاد عليه مثله، ويكون عاما في سائر بلدان المملكة، من غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع» وهذه الكلمة تلقفها من رئيس اليهود والقبّاض، نسّيم بيشي. ولما تمّ مقاله قابله الباي بالاستحسان ودعا له بتكثير أمثاله في الأعيان، فوجم الحاضرون لهذه النتيجة التي هي ضدّ لجميع ما خاضوا فيه (...) حتّى اضطرّ خير الدّين إلى أن قال للباي بالمجلس : *يا سيّدي، إن أخفيت ما ظهر لي في نصح سيّدي وبلادي أكون خائنا لأمانة الاستشارة، أرى أنّ هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدّي إلى زوالها بالمرّة، أو تلجئ إلى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب النّاس، ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقرب الإعانة الأولى، هذا باعتبار القدرة على الغصب*».

1 –خليفة الشاطر ،مرجع سابق ،ص13.

الملحق رقم 02 : نزول قوات الإحتلال الفرنسي بتونس (1881 – 1883)[1]

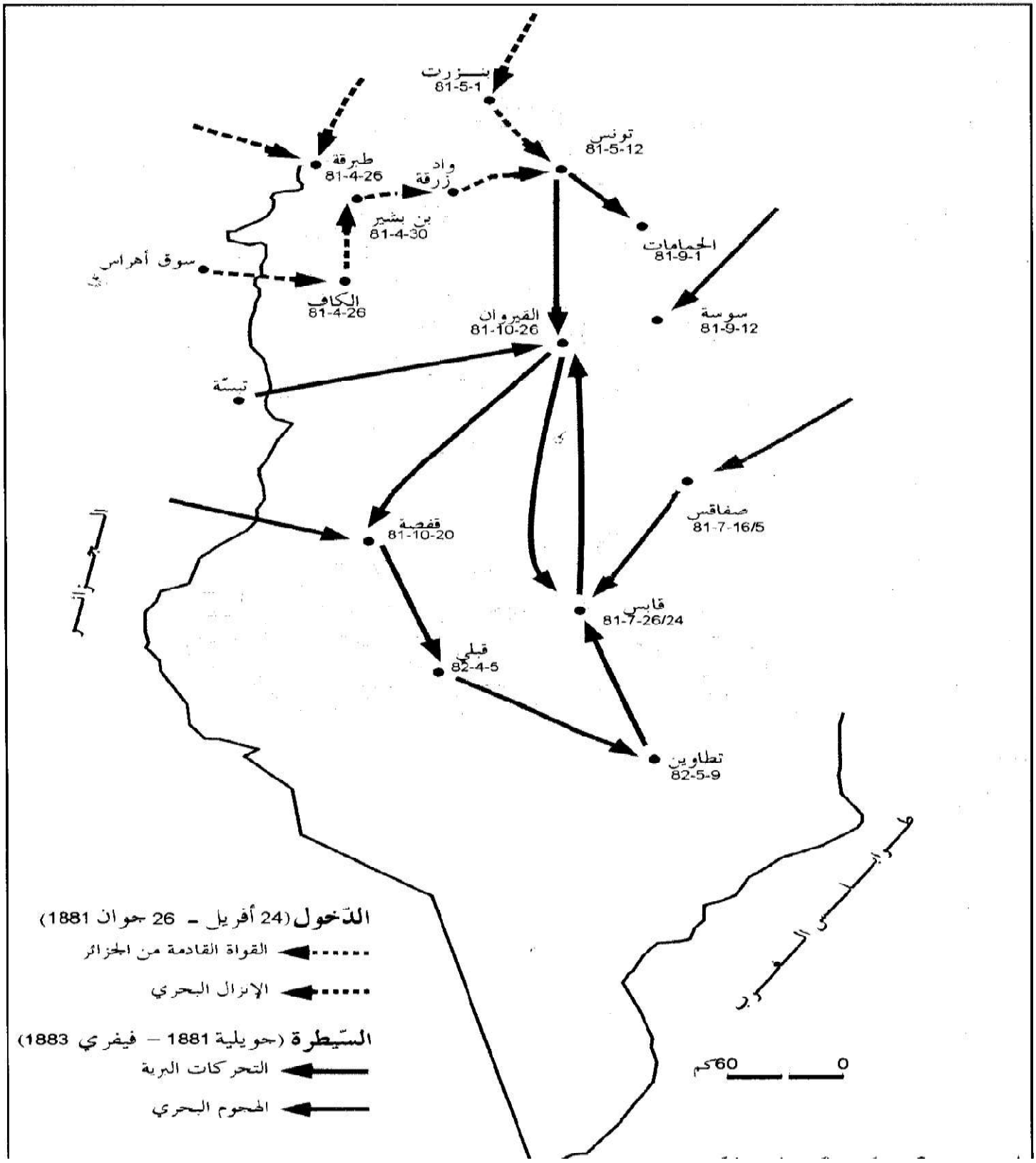

1 –خليفة الشاطر ،مرجع سابق ،ص19.

الملحق رقم 03

بنود معاهدة باردو:

البند :1 أن معاهدة الصلح والصداقة والتجارة، وجميع المعاهدات الأخرى القائمة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند :2 لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها الوصول للغرض الذي يقصده الجانبان الساميان المتعاقدان، فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية مراكز التي تراها صالحة لاستتاب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الحربيتان الفرنسية وتقرران معا أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتاب الأمن والنظام.

البند :3 تتعهد فرنسا ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي، وحمايته، من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته، أو يعبث بمملكته.

البند :4 تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند :5 يمثل فرنسا لدى سمو الباي وزير مقيم عام، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة، ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.

البند :6 يكلف الدبلوماسيين والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها، وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذو صبغة دولية دون إعلام الدولة الفرنسية والحصول على موافقتهما مقدما.

البند :7 تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي بنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند :8 تفرض غرامة حربية على القبائل العاصمة بالحدود والسواحل، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بينهما، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق.

البند :9 لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية بجربة والمرسى وقابس، والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية.

البند : 10 خاص بالتوقيع :على أن فرنسا لم تكتف بالقيود التي فرضتها معاهدة باردو[1]

قصر السعيد 12 ماي1881

محمد الصادق باي/ الجنرال بريار

1 – صلاح العقاد ،مرجع سابق ،ص ص190 – 191

الملحق رقم 04

بنود معاهدة المرسى:

–لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية، وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي 1881 وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقا لعرب المودة بين القطرين العامرين، اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بريار وبول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي أقدم أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحددة في البنود الآتية:

البند الأول :لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني :تضمن الحكومة قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوزه 17.550.000 فرنك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن من الحكومة الفرنسية.

البند الثالث :يخصص سمو الباي المعظم من مداخيل المملكة أولا :المبالغ الملازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمته فرنسا ثانيا :تخصصات سمو الباي وقدرها مليون من الريالات التونسية 1.200.00) فرنك (وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع :هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن إيذانا بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخاتمتهما[1]

كتب بالمرسى في 8 جوان1883

الإمضاء :علي باي – بول كامبون

1 –خليفة الشاطر ،مرجع سابق ،ص22.

قائمة بيبليوغرافية

الكتب باللغة العربية

أولا: المصادر:

1. ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، م2، ج3، ج4، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999.

2. محمد بن الخوجة ، **صفحات من تاريخ تونس**، تق،تح، حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي.

3. محمد بيرم التونسي، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار** ، ط1، ج5، دار صادر، بيروت 1835

ثانيا: المراجع:

1-المراجع باللغة العربية

2- أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)**، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1986.

3- أمين شاكرو آخرون، **شمال إفريقيا في الماضي والحاضر والمستقبل**، دار المعارف، مصر.

4- التليلي العجيلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي في تونس 1881-1839**، منشورات كلية الآداب، م 2، تونس،1992.

5- جاك توبي، **الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية (1849- 1914)**، تر: فارس غصوب، الفارابي، 1990.

6- الحبيب ثامر، **هذه تونس**، مكتبة المغرب العربي، مطبعة الرسالة.

7- حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس.

8- حسن محمد جوهر، **تونس**، شعوب العالم دار المعارف، مصر 1981.

9- خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، تونس، 2005.

10-راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية وإلى ثورة 2011**، دار الأفلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011.

11-رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر** ،دط، دار الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية،1996.

12-سمير أبو حمدان، **خير الدين التونسي** ، موسوعة عصر النهضة، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، 1993

13-شوقي عطاالله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث** (ليبيا تونس الجزائر المغرب) ط1، المكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1977.

14-الشيباني بن بلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1856-1882)** تق: عبد الجليل التميمي، د ط ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، صفاقس.

15-صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الانجلو المصرية، ط6، 1993.

16-الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية، رؤية شعبية قومية جديدة [1830-1986]**، ط2، دار المعارف للنشر والتوزيع، تونس، 1990.

17-عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تق، سامي الجندي، ط1، دار القدس،بيروت.

18-علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تع: عمر بن ضو، حليمة قرقودي، علي المحجوبي، سراس للنشر، تونس، 1986.

19-محمد الطويلي، **دراسات عن الحركة الاصلاحية بتونس**، دط ،سعيدان للطباعة والنشر، تونس ،1992.

20-محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تر: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، سراس للنشر، تونس، 1993.

21-محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، د ط، منشورات اتحاد المكتب العربي، دمشق، 2004.

22- محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي المعاصر**،ط1،الدار العربية للموسوعات، بيروت2014.

23-محمود شاكر التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر لبلاد المغرب ،ج14 ط2 المكتب الاسلامي بيروت 1996.

24-نقولا زيادة، **تونس في عهد الأمان، الأعمال الكاملة**، ج8، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

25-يونس درمونة، **تونس بين الاتجاهات** ، دط ،دار الكتاب العربي ،مصر ،1953 ،

26- يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة، مطبعة الرسالة، تونس، 2009.

2- <u>المراجع باللغة الفرنسية:</u>

1. jean ganiage, **les origines du protectorat français en tunisie(1861-1881),** France,1959.

<u>ثالثا: المجلات و الدو ريات:</u>

1. أبو الامين "**جمال الدين الافغاني** "،**<u>مجلة المنار</u>** ،ع19،السنة الثانية الجمعة 14 مارس1953.

2. جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم، "**السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914)**"، **<u>مجلة الأستاذ</u>**، ع4، م1، بغداد، 2015 .

3. شاوش حباسي، **فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي 1881-1883م**، **<u>مجلة الدراسات التاريخية</u>**، ع8،جامعة الجزائر، 1994.

4. محمد عصفور سلمان، "**الحماية الفرنسية على تونس 1881 والموقف العثماني والأوربي منها**"، **مجلة ديالي**، ع 56، كلية التربية للعلوم الإنسانية،العراق، 2012.

5. يحي بوعزيز ،"**دور تونس في دعم حركات التحرر في الجزائر وموقف الجزائريين من احتلالها عام 1830** "، **مجلة الثقافة** ،ع12،70 جويلية –أوت 1982.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1. أسماء بوصري، ضاوية حفصاوي، **المقاومة الشعبية المسلحة في تونس ونتائجها(1881- 1907م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، اشراف احمد بن يغرز، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015- 2016.

2. جميلة غريزي ،لامية بن عمر ،**قضايا تونس وتضامن الجزائرين معها من خلال جريدة المنار الجزائرية** (1951- 1954مذكرة لنيل شهادة الماستر ،اشراف عبد العزيز وابل، جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة ،2016 -2017.

3. سهام شابي، **الفكر الإصلاحي لخير الدين باشا التونسي (1810- 1889)** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، إشراف عاشوري قمعون ، الوادي، 2013-2014.

4. قارة فاطمة، **موقف الطرق الصوفية التونسية من الحماية الفرنسية 1881-1939**، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرّ، إشراف يحياوي مسعودة، جامعة الجزائر 2، 2011-2012.

5. ليلى بلحاج، عبير حابي، **الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي(1859- 1883)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في ظاهرة استعمارية في الوطن العربي، إشراف مراد قبال، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016.

6. معزة عز الدين، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة**، دراسة تاريخية مقارنة (1899-2000م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، اشراف الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف، قسنطينة، 2009-2010.

خامسا: الموسوعات المعاجم:

1. عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**،ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

2. محمد الطالبي، **دائرة المعارف التونسية**، تاريخ افريقية، عدد خاص ببيت الحكمة، تونس، 1988.

3. يحيى محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، ط1، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

فهرس المحتويات

إهداء	
مقدمة	**6**
الفصل الأول: تونس قبل الحماية الفرنسية	
المبحث الأول: الجهود الفرنسية للسيطرة على تونس[1875– 1881م]	8
المبحث الثاني: الأزمة المالية التونسية ودورها في فرض الحماية.	14
المبحث الثالث: تعامل الدولة العثمانية مع فرنسا أيام الأزمة المالية.	19
الفصل الثاني: فرض الحماية الفرنسية على تونس[1881–1883].	
المبحث الأول: دوافع الحماية الفرنسية على تونس	25
المطلب الأول : دوافع سياسية وإستراتجية	25
المطلب الثاني :دوافع اقتصادية .	27
المبحث الثاني: احتلال تونس وإعلان الحماية الفرنسية عليها	29
المطلب الأول: سير الحملة الفرنسية إلى تونس.	30
المطلب الثاني: معاهدة باردو 1881م.	32
المطلب الثالث: معاهدة المرسى 1883م.	34
الفصل الثالث: ردود الفعل الأولية.	
المبحث الأول: ردود الفعل الداخلية.	38
المطلب الأول: المقاومة في الشمال.	38
المطلب الثاني: المقاومة في الساحل و الوسط.	41
المطلب الثالث: المقاومة في الجنوب.	44
المبحث الثاني: ردود الفعل الخارجية.	**49**
المطلب الأول: رد فعل الدولة العثمانية.	49
المطلب الثاني: رد فعل دول المغرب العربي.	52
خاتمة	56
الملاحق	58
قائمة بيبليوغرافية	66

فهرس المحتويات